

مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، ٢٠١١

تقرير المدير العام

ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

ISBN 978-92-2-623093-4 (PRINT)
ISBN 978-92-2-623094-1 (WEB PDF)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠١١

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها. ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org.
زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع Confrep-ILC100-DG-ANNEX[2011-05-0002]-Ar.dox
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

أوفدت هذه السنة أيضاً، على جري العادة منذ ثلاثة عقود، وفقاً للولاية التي منحها مؤتمر العمل الدولي، بعثة رفیعة المستوى للوقوف على وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وزارت البعثة الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل والجمهورية العربية السورية. ولقد تمتعت بكامل التعاون من جميع الأطراف المعنية، وإنني أكرر شديد الامتنان لذلك. ويؤكد هذا التعاون مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تجسدها منظمة العمل الدولية.

وأجرت البعثة مناقشات معمقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وأصحاب العمل والعمال في الأرض الفلسطينية المحتلة ومع الهيئات المكونة في إسرائيل وفي الجمهورية العربية السورية ومع المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل ومع ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية. وقدم الجميع معلومات عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، استرشد بها في إعداد هذا التقرير المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي. وكالعادة، استرشدت البعثة في عملها لتقصي الحقائق بحسب عميق من الالتزام والحياد.

ويبين قدر كبير من المعلومات أن الاتجاهات الرئيسية البارزة في تقرير السنة الماضية لا تزال مستمرة. وأحرز المزيد من التحسن في الوضع الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيد أن النمو لم يكن موزعاً على نحو متساوٍ بسبب استمرار الإغلاق المفروض على غزة، ولأنه في جزء كبير منه عبارة عن نمو استلحاقى ينطلق من أساس شديد التذني. وتواصل بناء مؤسسات دولة فلسطين المستدامة، إلى درجة باتت فيها هذه الدولة أكثر فأكثر خياراً حقيقياً.

وتشدد خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣: إقامة الدولة وبناء مستقبنا، (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١)، الصادرة مؤخراً، على أن استقرار وازدهار دولة فلسطين في المستقبل يجب أن يكون مدعوماً بمؤسسات قوية تضمن المساواة وتكافؤ الفرص للجميع. وتتضمن الخطة الوطنية للتنمية مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية، تشمل التشغيل والمساواة بين الجنسين والتعليم والتدريب والحماية الاجتماعية والتمكين، وهي أمور يعتبر إنجازها حاسماً بالنسبة لتجسيد بناء دولة تقوم على العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. وإنني على ثقة من أن هذه الاستراتيجيات، إلى جانب استراتيجية العمل، ستنتقل الدعم اللازم وأن الحوار الاجتماعي سيثري العملية وأن القوانين التي ستعتمد والممارسات التي ستتبّع ستكون متمشية مع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وأود أن أعرب عن تقديري الخاص إلى رئيس الوزراء السيد سلام فياض، الذي تقاسم معنا أفكاره وشواغله وتطلعاته بالنسبة إلى الدولة المقبلة، وذلك بروح من التبادل شديد الانفتاح مع البعثة. وقد أكد التزامه بضمان التقيد باتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية حتى قبل التصديق على هذه الاتفاقيات. وطلب خبرة منظمة العمل الدولية في هذا الصدد ولا سيما في التصدي لمواضيع المساواة واستغلال كافة طاقات النساء اللواتي تشهد مشاركتهن في الوقت الحاضر في سوق العمل مستوى متديناً إلى حد مدهل.

وفي إطار عملية بناء الدولة، تعتبر الوحدة الوطنية الفلسطينية ضرورة بالغة. فانقطاع التواصل الجاري بين رام الله وغزة عائق خطير يتعين تذليله. وينبغي أن تتحقق المصالحة بطريقة تعزز السلام وتتجاوز مع تطلعات الشعب الفلسطيني.

ويتعين أن يكون المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة دولة فلسطين الجديدة عندما ترى النور. بل على هذا المجتمع أن يبذل المزيد قبل ذلك، وعليه أن يكتف التزمه في عملية السلام بغية ضمان إطار يمكن فيه اتخاذ تدابير حاسمة من أجل السلام. ويجب أن يتحول النزاع إلى تعاون ويجب أن تكون الثقة هي الغالبة على الخوف وانعدام اليقين، كما يجب أن تزال العقبات من طريق التنمية.

ولا بد من أن يكون من الممكن إيجاد توازن بين الحاجة المشروعة إلى الأمن والأمن البشري، وهي أمور لا يمكن التمتع بها إلا في ظروف يسودها احترام حقوق الإنسان والحق في مزاولة العمل وتنظيم المشاريع بحرية والحق في الإدارة السديدة والمشاركة في مثل هذه الإدارة عن طريق الحوار الاجتماعي.

وهناك في الوقت الراهن منطق أمني يجب أن يحل محله منطق إنمائي يقوم على رؤية طويلة الأجل للمصالح الاقتصادية والمصالح المتصلة بالعمل والأمن البشري لجميع النساء والرجال الذين لديهم مصلحة مشروعة في هذه المنطقة الغنية وإنما المضطربة. فهل يمكن التغلب على الانقسامات، وتذليل الحواجز المادية والفكرية وتحرير الطاقات البشرية التي يمتلكها الملايين من الناس في المنطقة لأغراض تحقيق التنمية؟ أم أن هذه الطاقات ستظل مكبوتة ويظل الأمل مخذولاً بفعل النزاع ويقتصر أي جهد إنمائي حقيقي على إدارة استمرار المساعدة الأولية الإنسانية؟ ولا يتوقف مستقبل العمال وحدهم، بل يتوقف مستقبل السكان برمتهم في الأراضي العربية المحتلة فضلاً عن مستقبل السكان برمتهم في إسرائيل، على الأجوبة التي تأتي بها الأطراف المعنية مباشرة والمجتمع الدولي على هذا التساؤل.

أما فيما يتعلق بوضع عمال الأراضي العربية المحتلة فما من تحسن حقيقي يمكن إحرازه ما لم ترفع القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، بل ما لم يُرفع الاحتلال ذاته. وكما يشير التقرير، فلقد وصلت التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية إلى نقطة لا يمكن أن يتحقق بعدها النمو الاقتصادي ونمو فرص العمل ما لم تُلغ ظروف الاحتلال.

ولا يزال الحفاظ على القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطينية مستدامة من الشواغل الملحة. ولا يزال وجود الفلسطينيين في المدينة وسبل الوصول إليها على تراجع، في حين يعاني الفلسطينيون من التمييز في مجالات من قبيل التخطيط الحضري والتعليم والخدمات الاجتماعية. ولا تزال المؤسسات والمنظمات الفلسطينية، بما فيها منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، محرومة من القيام بدورها الهام، كما أن الالتزام الوارد في خريطة الطريق بإعادة فتح غرفة التجارة الفلسطينية لم يُستوف بعد. ونظراً إلى استكمال أجزاء إضافية من الجدار الفاصل، فإن فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية أخذ في الترسخ كأمر واقع مع ما يخلفه من عواقب تضر الكوارث على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية الفلسطينية.

وذكر تقرير البعثة السنة الماضية بأن المستوطنات هي السبب الرئيسي في استنزاف الموارد الطبيعية ومصادرة الأراضي العربية والقيود المفروضة على العبور والتنقل وشرذمة الأراضي وسياسات التخطيط التي تعيق التنمية العربية وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون. وبيّن تقرير هذه السنة أن الوضع لم يتغير بكل أسف. فالقيود المتعددة التي يواجهها العمال وأصحاب المشاريع في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تحرم الفلسطينيين والمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل من فرصة البحث عن العمل والحصول عليه وتحقيق الرخاء بما يتمشى مع الحرية والحقوق المرسخة في دستور منظمة العمل الدولية.

وفي غزة، أدى الإغلاق إلى ارتفاع البطالة والتعويل على المساعدة الخارجية وتزايد "اقتصاد الأنفاق" غير المنظم. وما لم يرفع الإغلاق التام عن غزة فإن النسيج الاقتصادي والاجتماعي في غزة سيتزايد انحلالاً. بل ستضمحل أكثر فأكثر احتمالات انتعاش الأنشطة التي يمكن أن تضمن سبل العيش للنساء والرجال.

ولقد تجاوزت عملية السلام الجارية إلى حد كبير الوضع في الجولان السوري المحتل. ولا بد من الاعتراف بحقوق المواطنين السوريين في العمل وفي الاستفادة الكاملة من الموارد الطبيعية، ولا بد من ضمان ظروف تسودها الحرية الكاملة واحترام حقوق الإنسان.

إن التغييرات التي تجري في العالم العربي بصورة عامة تغييرات هامة للغاية، بل قد تكون حاسمة بالنسبة إلى جميع التطورات في المستقبل في الأراضي العربية المحتلة. ومع ذلك، فإن من السابق لأوانه للغاية التخمين بما ستؤول إليه هذه التغييرات، بكل تناقضاتها، بالنسبة إلى السياسات في مصر والجمهورية العربية السورية وغيرهما من البلدان في المنطقة.

وتقدم هذه التطورات تهديدات وفرصاً على حد سواء، وقد تتيح فرصاً جديدة في مجالات لم يحدث فيها شيء يذكر أو لم يحدث فيها شيء البتة منذ زمن طويل. وهناك خطران على الأمل: فقد يسعى البعض إلى المراهنة على التغيير لتحقيق مكاسب قصيرة الأمد، وقد يرغب البعض الآخر في استغلال الشكوك التي تحيط بالتغيير كذريعة لعدم القيام بأي شيء. وسيمس التغيير الإطار الذي تناقش فيه قضايا الاحتلال والسلام: إلا أنه لن يغير الحاجة إلى العمل على إرساء الأسس لبناء حل سلمي. وبأي حال، فإن آفاق التغيير في المنطقة العربية عموماً في اتجاه المزيد من الديمقراطية والانفتاح، ينبغي أن تكون تشجيعاً جدياً لعملية السلام.

خوان سوماڤيا
المدير العام

أيار/ مايو ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

iii	تمهيد.....
١	مقدمة.....
٣	١ - السياق: التطلعات وانعدام اليقين.....
٧	٢ - نمو من دون فرص عمل: اقتصاد مقيد في ظل الاحتلال.....
١٧	٣ - الفصل والتمييز والتهجير: العمال الفلسطينيين والاحتلال.....
٢٤	٤ - العدالة الاجتماعية والعمل اللائق: أسس بناء الدولة.....
٢٩	٥ - جمود الوضع في الجولان السوري المحتل.....
٣١	ملاحظات ختامية.....
٣٣	المراجع.....
٣٧	مرفق.....

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة والجمهورية العربية السورية لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، سعت البعثة إلى جمع المعلومات وتقييمها بشأن وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية)، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل^١.

٢. واسترشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. واسترشد الممثلون أيضاً بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ المنصوص عليها في معايير العمل الدولية ذات الصلة وتلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عاداتهم، المعايير ذات الصلة التي يتضمنها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب)، واللتين تشكل إسرائيل طرفاً فيهما. واسترشدت البعثة بالقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولم تغب عن أذهانهم أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٤. وقد عهد المدير العام إلى السيد كاري تيبولا (Kari Tapiola)، كمتثل خاص له، والسيد طارق الحق (Tariq haq)، الباحث الاقتصادي في إدارة تحليل الاقتصاد وأسواق العمل، والسيد مارتين ويلز (Martin Oelz)، أخصائي الشؤون القانونية في برنامج ظروف العمل والعمالة، والسيدة شونا أولني (Shauna Olney) منسقة الفريق المعني بالمساواة في إدارة معايير العمل الدولية، بمهمة زيارة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة، والتي جرت من ٢ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠١١. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في الضفة الغربية وغزة، والسيدة رشا الشرفاء، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية المنظمة في القدس، بجمع التحضيرات لهذه البعثة التي كانا عضوين كاملين فيها.

٥. وقام الممثل الخاص للمدير العام بزيارة إلى الجمهورية العربية السورية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، من أجل إجراء مشاورات مع الحكومة السورية ومع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

^١ كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير بالذكر بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

٦. وأجرى ممثلو المدير العام العديد من المناقشات والاجتماعات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين وسوريين^٢. والتقوا بممثلين من وزارات ومؤسسات مختلفة في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية والإسرائيلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث وقادة المجتمع المحلي. كما أجرت البعثة مشاورات مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. ويعرب المدير العام مرة أخرى عن عميق امتنانه إلى جميع الأطراف المعنية، ويرغب في أن ينوّه بأن ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، وكذلك من ممثلي منظمات منظومة الأمم المتحدة، في الحصول على المعلومات الواقعية التي يستند إليها هذا التقرير. كما ينوه بالتعاون الكامل الذي لقيته بعثته من سلطات الجمهورية العربية السورية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

٨. وإلى جانب البيانات والدراسات والتقارير المتاحة في المجال العام، يأخذ هذا التقرير في الحسبان المعلومات الكتابية والشفوية التي حصلت عليها البعثة في عين المكان. ويرحب بالإسهامات الكتابية المقدمة من حكومة إسرائيل وحكومة الجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية ومن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. وحظيت المعلومات التي استقيت شفويًا من مختلف محوري البعثة بفحص شامل بشكل خاص وجرى التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة قدر الإمكان. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أفراد البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

^٢ ترد قائمة بمحوري البعثة في المرفق بهذا التقرير.

١ - السياق: التطلعات وانعدام اليقين

٩. لم يشهد الوضع المتأزم الذي يعيشه العمال الفلسطينيون والشعب الفلسطيني أي تحسن يذكر منذ آخر تقرير قدم إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته لعام ٢٠١٠. وكان التقرير المذكور قد أشار إلى تعثر مفاوضات السلام. والواقع أنه خلال جميع الاجتماعات التي أجراها فريق البعثة هذا العام، لم يبدو أن أحداً يترقب أي نتيجة مباشرة تتأتى عن عملية السلام. غير أنه من الواضح أن هناك توقعات كبيرة منبثقة عن الهدف الذي حددته السلطة الفلسطينية والرامي إلى جعل المؤسسات على أهبة الاستعداد لإقامة الدولة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٠. ولا يزال منح التراخيص للمستوطنات والسماح ببنائها مستمراً بالرغم من النداءات الدولية الموجهة بالإجماع عملياً إلى إسرائيل لمناشدتها الإحجام عن بنائها. والمستوطنات والممارسات الإسرائيلية التقييدية، لاسيما فيما يتعلق بالمنطقة "جيم" كما هي محددة في اتفاقات أوسلو، وتقسيم المناطق إلى فئات مختلفة، كلها أمور تبقى عائقاً رئيسياً أمام النشاط الاقتصادي وفرص العمل. وتتمحور الزخم حول بناء المؤسسات من أجل قيام دولة فلسطين في المستقبل، غير أن الانقسام المستمر بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية الشرعية زاد من عزلة غزة التي أصبحت تعتمد الآن أكثر فأكثر على اقتصاد الأنفاق غير المنظم.

١١. وفي الوقت نفسه، تمثل التطورات التي يشهدها العالم العربي عاملاً لا بد من أخذه في الحسبان بشكل متزايد. والمنحى الذي تتخذه هذه العملية، لاسيما في مصر، سيكون له أثر على الوضع في غزة على الأجل القريب، لكنه يشكل أيضاً خلفية للتطورات المستقبلية في جميع الأراضي العربية المحتلة. وقد بادر روبرت سيرى (Robert Serry)، بصفته منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى استرعاء نظر مجلس الأمن بالأمم المتحدة إلى أن "الدينامية الإقليمية المتحولة أضافت انعدام اليقين إلى بيئة تعاني أصلاً من عملية سلام متعثرة في الشرق الأوسط" (مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ٢٠١١). ومن وجهة نظر منظمة العمل الدولية، يتعين ألا يغيب عن ناظرنا أن هذا التحرك الذي حفزه إلى حد كبير جيل شبكة التواصل "فيسبوك"، في مختلف أرجاء المنطقة، يتعلق بشكل أساسي بالعدالة الاجتماعية والحقوق الأساسية.

١٢. ولئن كان من الممكن ملاحظة بعض العناصر الإيجابية، ومنها أثر رفع بعض القيود المفروضة على دخول السلع إلى غزة وازدياد ثقة قطاع الأعمال في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وتسهيل عمليات التنقل بين المناطق الحضرية في الضفة الغربية، فإن أوجه التحسن في وضع العمال لا تزال متعثرة. بل حيثما طرأ هذا التحسن فإنه يجري بشكل تدريجي إلى حد كبير ويبقى مكبوحاً بحدّة بسبب القيود المفروضة بفعل الاحتلال.

عمليات تفتيش وتجزئة لا تعد ولا تحصى

١٣. يخضع المجال المتاح أمام العمال الفلسطينيين لمزاولة النشاط الاقتصادي والعمل، لقيود صارمة في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مع تباين الأنظمة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. والأمر مماثل بالنسبة إلى المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل. فالقيود مادية وإدارية، وهي تفرض على حركة تنقل الأشخاص والسلع. وهي تتراوح بين انتشار نقاط التفتيش وبين الجدار الفاصل وصولاً إلى التحكم الفعلي الذي تفرضه حكومة إسرائيل على الضفة الغربية. وتحول القيود دون الاضطلاع بالأنشطة من الجانب الفلسطيني في ٧٠ في المائة تقريباً من المنطقة "جيم"، وهو أمر حيوي لاستدامة دولة فلسطين المستقبلية، في الوقت نفسه الذي تعاني فيه البلدات الفلسطينية من الحرمان من خدمات التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات. وتفيد الأمم المتحدة عن أعلى عدد من عمليات هدم البنى التحتية الفلسطينية في ٢٠١٠ منذ أن استهلّت تقديم التقارير في ٢٠٠٥ (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١).

١٤. وفي عام ٢٠١٠، كان هناك وقف جزئي لبناء المستوطنات لمدة عشرة أشهر. واستناداً إلى منظمة "السلام الآن"، استكملت خلال هذه الفترة ١٧٧٥ وحدة سكنية استيطانية، كان قد بدأ بناؤها قبل إعلان الوقف الجزئي، في حين استهل بناء ١١٤ وحدة سكنية جديدة (السلام الآن، ٢٠١١). ومنذ نهاية الوقف الجزئي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، استهل بناء أكثر من ١٧٠٠ وحدة سكنية (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١)، ويستمر الإعلان عن خطط جديدة بشأن عمليات توسع إضافية للمستوطنات، لاسيما في القدس الشرقية ومحيطها. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تم هدم فندق شيبيرد الواقع في حي الشيخ جراح، وهو أحد الأحياء الفلسطينية في قلب القدس الشرقية، كجزء من خطة لبناء وحدات استيطانية جديدة للإسرائيليين. وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، وافقت إسرائيل على بناء ٩٤٢ منزلاً جديداً في

مستوطنة جيلو، بعد الموافقة على بناء قرابة ٩٠٠ وحدة في المستوطنة نفسها عام ٢٠٠٩ (أخبار بي بي سي، ٢٠١١). ورأت محكمة العدل الدولية أنّ البناء في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ هو خرق للقانون الدولي (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤)، ولطالما شجبت الأمم المتحدة هذه الإجراءات التي تقوض على نحو جسيم إمكانية التوصل إلى حل متفاوض بشأنه للنزاع. وعلى نحو ما أدلت به اللجنة الرباعية للشرق الأوسط في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١، "فإنّ الإجراءات الأحادية التي يتخذها أحد الطرفين لا يمكنها أن تستبق ما ستؤول إليه المفاوضات، ولن يعترف بها المجتمع الدولي" (الأمم المتحدة، ٢٠١١).

١٥. وتعرب السلطة الفلسطينية بثبات عن رأيها ومفاده أنها قامت بما كان متوقعاً أن تقوم به، لكنّ واقع الاحتلال والممارسات المصاحبة له ستحول دون تمكنها من المضي قدماً. ووفقاً لسلطات الإحصاء، لا يمكن للاقتصاد أن يقوم بأفضل مما قام به ما لم تتخذ قرارات سياسية بشأن المستقبل. وإن كان بذل قصارى الجهود، في ظل الظروف الراهنة، لن يمكن من تذليل العقبات الحقيقية المطروحة أمام النمو الاقتصادي وفرص العمل، فالسؤال المشروع المطروح أمام العالم هو: ماذا بعد؟ وخلال اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، ذكر المنسق الخاص للأمم المتحدة "أنّ الوظائف الحكومية كافية الآن لحكومة دولة تعمل". غير أنّ تقرير الاجتماع المذكور رأى أنّ الإنجازات المؤسسية التي حققها برنامج بناء الدولة الفلسطينية، هي على وشك بلوغ حدودها في ظلّ الحيز السياسي والمادي المتاح في الوقت الراهن (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١).

١٦. وفي حال استمر الاتجاه إلى عزل القدس الشرقية أكثر فأكثر عن سائر أجزاء الضفة الغربية، فسينتهي بها الأمر إلى أن تتحول منطقة تتواجد فيها المستوطنات على نحو متزايد وتقل فيها المساحات للفلسطينيين. ويمتد الجدار الفاصل إلى حد كبير شرق الخط الأخضر، فيجد الفلسطينيون الذين يعيشون في الجانب "الخاطئ" منه أنفسهم معزولين عن سبل عيشهم. ومن أصل ١٤٢ كيلومتراً متوقعاً لطول الجدار، جرى تشييد ١٠٣ كيلومترات أو هي في طور التشييد (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠). وهناك مجال ضيق أمام الفلسطينيين للبناء في القدس، ويستمر الكثيرون في مواجهة التهديد بهدم منازلهم. ولا يمكن للفلسطينيين أن يحصلوا على تراخيص البناء إلا في ١٣ في المائة فقط من الأرض التي جرى ضمها، والتي أصبحت في غالبيتها مبنية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩). والحصول على فرص العمل والالتحاق بالمدارس والخدمات محدودة، ونسج الحياة الفلسطينية السابقة ممزق.

١٧. وفي الضفة الغربية، لا يمكن حصر النمو والتنمية في رام الله والمناطق المجاورة لها مباشرة. وخلال العام المنصرم، أدى تخفيف القيود إلى خفض حواجز الإغلاق إلى ٥٠٥، أي ما يعادل تراجعاً بنسبة ١٩ في المائة من مجموع كان يبلغ ٦٢٦ حاجزاً في آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد أفضى ذلك إلى تحسن حركة تنقل الفلسطينيين بين المراكز الحضرية، لكنه لم يؤثر في القيود المفروضة على وصول الناس إلى أراضيهم بسبب الجدار الفاصل (يقع ٨٥ في المائة منه داخل الضفة الغربية)، بما فيها القيود المفروضة على حركة التنقل بين القدس الشرقية وأجزاء أخرى من الضفة الغربية. ولا يمكن للفلسطينيين الحاصلين على تصريح دخول إلى القدس الشرقية أن يبروا إلا عبر ثلاث نقاط تفتيش من أصل ١٦ نقطة تفتيش قائمة على طول الجدار. وعلى غرار ذلك، يبقى الوصول إلى وادي الأردن خاضعاً لقيود متشددة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠). وعلى نحو ما يشير إليه التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإنه "بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، تعتبر إسرائيل مسؤولة عن ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للناس الواقعين تحت احتلالها، وأن باستطاعة هؤلاء أن يمارسوا حقوقهم الإنسانية، بما فيها، الحق في حرية التنقل والعمل والمسكن والصحة والتعليم والتحرر من التمييز" (المرجع نفسه).

١٨. ولو كان بإمكان الفلسطينيين الحصول على المزيد من الأراضي الزراعية وعلى كميات كافية من المياه بشكل مأمون، لأمكنهم أن يعملوا في الزراعة بشكل أكبر وبالتالي أن يستحدثوا المزيد من فرص العمل. وتقع غالبية المستوطنات في الضفة الغربية في مناطق تنتشر فيها الهضاب والأحواض المائية، وهي بالتالي تستخدم الموارد الطبيعية الفلسطينية، في حين أنّ الاقتصاد الفلسطيني يتكبد تكلفة باهظة للمياه والكهرباء. ويسري هذا الأمر كذلك على الجولان السوري المحتل.

١٩. ويستمر الحديث عن حقوق العمال الفلسطينيين في سياق الاحتلال. وبالرغم من تباين الإحصاءات بشأن عدد العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية، إلا أنهم لا يزالون يشكلون نسبة يعتد بها من القوى العاملة الفلسطينية. ولا يستفيد العمال الفلسطينيون في المستوطنات من خدمات تفتيش العمل أو الخدمات الأخرى، ويكونون عموماً تحت رحمة أصحاب العمل والوسطاء. وما فتئت المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية ترفع الدعاوى أمام محاكم العمل الإسرائيلية بالنيابة عن العمال الفلسطينيين الذين يعملون أو عملوا لدى منشآت في المستوطنات. غير أنّ الهدف المنشود يبقى متمثلاً في إنهاء الاحتلال وليس تحسين الظروف في ظل الاحتلال.

٢٠. وتقوم السياسة التي تتبعها السلطة الفلسطينية على أنه ينبغي ألا يعمل الفلسطينيون في المستوطنات الإسرائيلية. غير أن هناك تسليماً بواقع الحال: إذا لم يكن هناك بدائل مستدامة متاحة على الفور، سيستمر عدد من الناس في البحث عن عمل حيثما أمكنهم ذلك، حتى ولو كانوا معرضين بشدة للاستغلال. فهم يدخلون في نظام الوسطاء الذين يستولون على نسبة كبيرة من أجورهم؛ ولا يحصلون سوى على النزر اليسير من الأمن الوظيفي أو الرعاية الصحية؛ ويعملون ساعات عمل طويلة ويفتقرون إلى الوثائق الضرورية للمطالبة بمستحققاتهم. وفي حين أنّ تطبيق قوانين العمل الفلسطينية مستثنى من اتفاقات أو سلو، لا يستوفي النظام القانوني والإداري الذي وضعته إسرائيل لإدارة المستوطنات، ضرورة حماية حقوق العمال الفلسطينيين ومصالحهم، مما يضع العمل متدني الأجر وغير المنظم الذي يضطلع به العمال الفلسطينيون خارج إطار أي حماية مفيدة. أما فيما يتعلق بالعمال الفلسطينيين الذين يعملون لدى أصحاب عمل إسرائيليين، فيرغب الاتحاد العام للعمل في إسرائيل (الهستدروت) في ضمان المساواة في المعاملة لجميع العمال في إسرائيل، وهو يشدد على التزامه في التعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين فيما يتعلق بالحالات التي حُرِم فيها العمال الفلسطينيون من مستحققاتهم. وتبرز مسألة صعبة على وجه الخصوص، تتعلق بمستحققات العمال من غزة، غير القادرين على متابعة الدعاوى الخاصة بهم لدى المحاكم الإسرائيلية. فهم غير قادرين على الوصول عملياً إلى المحاكم، وبالتالي فإنّ المدة القانونية البالغة سبعة أعوام تنتهي قبل أن يتمكنوا من إيداع دعواهم، وحتى عندما يقومون الدعوى ضمن المهلة القانونية فإنهم يخسرون تلقائياً في حال لم يحضروا إلى المحكمة شخصياً.

٢١. والعنف يتزايد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠١٠، بلغ عدد القتلى الفلسطينيين ٨٧ قتيلاً (منهم ٧٢ في غزة). وفي فترة كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١١، وقع ٣٠ قتيلاً، جميعهم في غزة باستثناء ٧ أشخاص منهم. أما الجرحى الفلسطينيون فقد بلغ عددهم ١٥٣٩ جريحاً عام ٢٠١٠، وغالبيتهم (١٢٥٦ شخصاً) في الضفة الغربية. وبلغت الأرقام الشهرية ٢٠٤ جرحى في آذار/مارس ٢٠١١، منهم ١٤٩ جريحاً في الضفة الغربية. وبالتالي، تشعب الحوادث المميتة في غزة، في حين تفوقها الحوادث غير المميتة في الضفة الغربية. ومن الجانب الإسرائيلي، شهد عام ٢٠١٠ مقتل ثمانية أشخاص وإصابة ١٧٦ آخرين (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١).

غزة: آثار الإغلاق

٢٢. لاحظ فريق البعثة زيادة ملفتة للنظر في قطاع البناء وفي الأنشطة عموماً في غزة، مع ازدهار الشوارع بحركة السير على عكس ما كان عليه الوضع في السنوات السابقة حيث كانت الشوارع خالية نسبياً. ومع استمرار القيود على حركة السلع من غزة وإليها، عزز "اقتصاد الأنفاق" مكانته بوصفه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. وهو يضطلع بدور كبير للغاية لدرجة أنّ قطاعات الأعمال القائمة بشكل قانوني وجدت نفسها مضطرة إلى التكيف معه إلى حد ما. وليس الأمر محض اختيار وإنما أملت الظروف. وأدى ذلك إلى تشويه النشاط العادي للمنشآت وإلى قبول عناصر مشكوك فيها وغير منظمة. وبشكل تزايد هذا الاحتمال الحقيقي مسوغاً إضافياً لوضع حد للإغلاق بغية ضمان تنمية المنشآت والعمل في حد أدنى من الظروف الاعتيادية.

٢٣. وقد تحول العديد من العمال العاطلين عن العمل بسبب انهيار أنشطة أخرى، إلى الفرص التي يتيحها اقتصاد الأنفاق. وتعزى الزيادة التي شهدتها قطاع البناء مؤخراً إلى تزايد المواد التي يؤتى بها عبر الأنفاق. وكل هذه الأمور لا تؤدي إلى تعزيز الاقتصاد السري بالمعنى الحرفي للعبارة فحسب، بل هي تتسبب في معاناة الكثير من الأشخاص العاملين في هذا الاقتصاد، مع ما قد يصيبهم من مشاكل صحية خطيرة أو حالات وفاة بسبب الحوادث، إلى جانب القصف الذين يتعرضون لهم من القوات الإسرائيلية. وقد أصبح العمل في الأنفاق، إلى جانب جمع الركام والقمامة، إحدى المهن "الجديدة" والخطيرة التي برزت بسبب الإغلاق، وتفيد التقارير عن انتشار حالات من عمل الأطفال. وفي عام ٢٠١٠، لاقى ٤٦ عاملاً حتفهم وأصيب ٨٩ غيرهم بجروح داخل الأنفاق (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١).

٢٤. وتعاني جميع الصناعات من أضرار جسيمة جراء نقص المواد التي يمكن الحصول عليها من خلال القنوات القانونية. وبوجود معبر حدودي واحد مفتوح، تستمر القيود المفروضة على الإسمنت ومواد البناء الأخرى في الحيلولة دون الانتعاش وإعادة الإعمار المطلوبة بالحاح. وقد يكون النشاط الاقتصادي الذي يمكن الاضطلاع به كافياً للبقاء على قيد الحياة، غير أنه لن يسمح بأي توسع مفيد ما لم يجر رفع القيود المفروضة على وصول السلع من غزة وإليها رفعاً كاملاً. ومن بين المسائل المثيرة للقلق بصورة خاصة غياب النساء على ما يبدو عن قطاع الأعمال في غزة، وهو أمرٌ لم يكن حاصلًا في أواخر التسعينات، ولا يعود ذلك إلى الحصار

فحسب، بل يأتي أيضاً نتيجة القيود التي تفرضها السلطات الفعلية على النساء، مما يحد من حراكهن وسلوكهن وأنواع العمل المقبولة بالنسبة إليهن.

٢٥. ويعتمد أربعة أخصاس السكان على المساعدات الإنسانية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). ومع ارتفاع معدل البطالة، ووجود آلاف الخريجين الشباب الذين لا يستطيعون إيجاد عمل وغيرهم من الآلاف الذين لا يمكنهم الالتحاق بالجامعات، سيتزايد الإحباط لا محالة، ما لم يرفع الحصار المفروض على غزة. ويبدو أن هناك ما يشجع على القول إنه مع تدفق المزيد من السلع في الاتجاهين، يمكن أن يستعيد الاقتصاد قواه في فترة قصيرة من الزمن. وفي غياب ذلك، سيستمر السكان في غزة في الاعتماد إما على المعونة الإنسانية أو على اقتصاد الأنفاق. وعلى نحو ما سبق أن أشارت إليه البعثة في العام الماضي، فإن الفجوة التي تفصل بين أصحاب العمل والعمال الذين سحقت سبل عيشهم وأولئك الذين يستفيدون من الاقتصاد السري، أخذت في التوسع. وهي تستمر في تمزيق القليل مما تبقى من النسيج الاجتماعي.

٢٦. وكان العنف المتمثل في إطلاق عشوائي للصواريخ من غزة إلى إسرائيل ورد القوات الإسرائيلية قد بلغ مستوى متدنياً، بالرغم من معاودة حدته مؤخراً. ويتعرض الناس الذين يغامرون في الاقتراب كثيراً من الحدود، بحثاً عن المواد أو عن عمل في الزراعة، إلى إطلاق نار من جانب القوات الإسرائيلية، ويلقون حتفهم في بعض الحالات. ولا تزال حركة حماس تسيطر فعلياً على قطاع غزة وقد رفضت المبادئ الأساسية لعملية السلام (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١). وشواغل الأمن في غزة حقيقية ولا بد من التسليم بها. غير أن الحصار أطبق فعلياً على خناق غزة، وهناك العديد من المدنيين الذين يعانون الأمرين في هذا السياق.

فعل إيمان

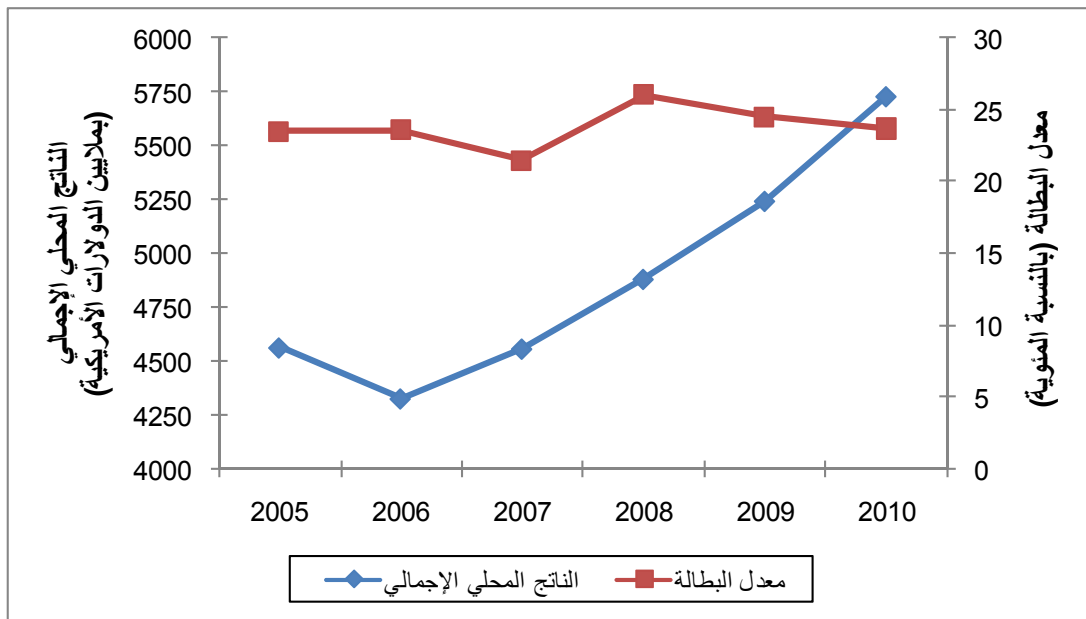
٢٧. منذ عام ١٩٦٧، قدمت تقارير كثيرة وصفاً دقيقاً لوضع العمال والسكان برمتهم في الأراضي العربية المحتلة. والوقائع المؤدية إلى هذا الوضع ليست بخافية على أي شخص تتبّع النزاع والمحاولات الجمة الساعية إلى التوصل إلى حلول مقبولة. وهناك غالبية كبرى من سكان الأراضي العربية المحتلة لم يعرفوا حياة أخرى غير تلك التي عاشوها في ظل الاحتلال الإسرائيلي. والاحتلال، وما يرافقه من سياسات وتدابير تقييدية، مخالف للقانون الدولي وللعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

٢٨. ولا بد لجميع الأطراف من أن تصل عاجلاً أو آجلاً إلى قرار بشأن الخطوات المقبلة. لقد بلغ الاقتصاد الفلسطيني حدوداً من غير الممكن تجاوزها من دون اتفاق أو تدبير يُتخذ بشأن القيد الرئيسيين اللذين يواجههما وهما: الاحتلال والفصل. وينبغي عدم كبح جماح إمكانيات بناء دولة فلسطينية وتحويلها إلى إحباط واستياء. وتكلفة الفشل هي استمرار تدهور وضع غير مقبول أصلاً. فمن خلال التفاوض وما يفضي إليه من تدابير بناءة، يمكن التوصل إلى وضع جديد لا تكون فيه إسرائيل محاطة بجيران مستضعفين أو محرومين، بل باقتصادٍ متنامٍ ومتين يستخدم قدرة العاملين فيه من النساء والرجال استخداماً كاملاً. ويستدعي ذلك فعل إيمان. ولكن عندما يكون البديل هو استمرار وتردي الوضع المؤلم الذي يعيشه كل شخص في المنطقة أو يشعر به بشكل أو بآخر، فالأمر ليس مجرد فعل إيمان: إنه سبيل لاستعادة وبناء حياة اقتصادية وإنسانية سليمة.

٢ - نمو من دون فرص عمل: اقتصاد مقيد في ظل الاحتلال

٢٩. استمر نمو الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة، في ٢٠١٠. ويقدر النمو العام للنتائج المحلي الإجمالي بحوالي ٩ في المائة، منها ٨ في المائة في الضفة الغربية و١٥ في المائة في غزة. وفي حين قد تبدو معدلات النمو هذه مرتفعة، تجدر الإشارة إلى أنها تشكل تحسناً على الوضع المتردي الذي كانت عليه. وينطبق ذلك خصوصاً على غزة في ظل الحصار المفروض عليها، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. بالإضافة إلى ذلك، تحسّن معدل البطالة بشكل طفيف فقط ليبلغ ٢٣,٧ في المائة عام ٢٠١٠، إذ لم يؤد ارتفاع النمو الاقتصادي إلى تحسن نتائج سوق العمل بشكل يعتد به (انظر الشكل ٢-١).

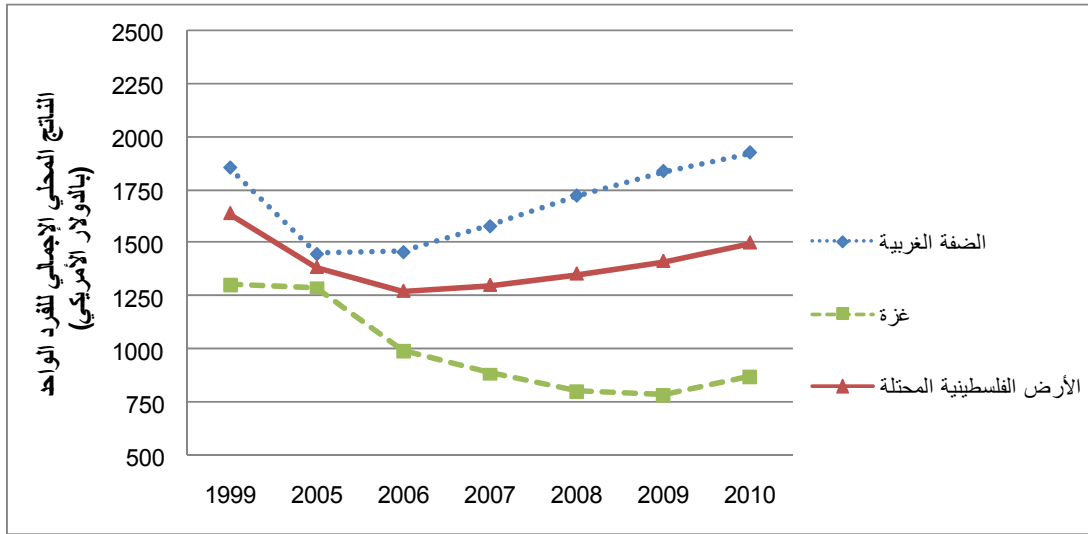
الشكل ٢-١: الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، ٢٠٠٥-٢٠١٠



المصدر: الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١ أ و ٢٠١١ ب) ومسوح القوى العاملة (مختلف السنوات).

٣٠. وأفضى ارتفاع النمو العام للنتائج المحلي الإجمالي كذلك إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، ليبلغ ١,٥٠٢ دولار أمريكي في عام ٢٠١٠. غير أنّ هذا المعدل يبقى، كما يرد ذلك في الشكل ٢-٢، أدنى بنسبة ٨,٤ في المائة مما كان عليه عام ١٩٩٩، قبل بداية الانتفاضة الثانية، مما يبيّن أنّ النمو الذي حصل مؤخراً ليس إلتاداراً تآتى عن انكماش كبير جداً. والتباين القائم بين المسارات وبين مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لعام ٢٠١٠ في الضفة الغربية (١,٩٢٥ دولاراً أمريكياً) وفي غزة (٨٧٧ دولاراً أمريكياً) تباين صارخ.

الشكل ٢-٢: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بالأسعار الثابتة، ١٩٩٩-٢٠١٠



المصدر: الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (مختلف السنوات) (٢٠١١ب).

٣١. وتعزى المعدلات العالية للنمو الاقتصادي إلى عوامل مختلفة. ففي الضفة الغربية، كانت الإصلاحات الإدارية المستمرة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية (بما فيها تحسين عملية تحصيل الإيرادات الضريبية المحلية) وتعزيز المؤسسات (مثل سلطة النقد الفلسطينية)، وهو الأمر المطلوب لبناء دولة فلسطينية مستقلة، قد استكملت بتخفيف نسبي للقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة التنقل، في النصف الأول من عام ٢٠١٠. وفي غزة، فإنّ تخفيف حالات الحظر التي تفرضها حكومة إسرائيل على الواردات من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية اللازمة لبعض مشاريع البنى التحتية التي تضطلع بها منظمات دولية، في النصف الثاني من عام ٢٠١٠، سمح بزيادة النشاط الاقتصادي. وكان من شأن الجهود التي بذلتها السلطة الفلسطينية في بناء المؤسسات، أن أفضت إلى عملية تقييم للأثر، أجريت مؤخراً وأفادت أنها "تحتل مركزاً يؤهلها لإقامة دولة فلسطينية في أي مرحلة في المستقبل القريب" (البنك الدولي، ٢٠١١). غير أنّ المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة، والتي بلغت ١,٢٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠، تستمر في دعم النمو الذي يشهده الاقتصاد الفلسطيني. ولا تزال غزة تعتمد بصورة خاصة على المعونة إلى حد كبير، وبالتالي فإنّ هذا النمو غير مستدام.

تطورات سوق العمل

٣٢. لم يواكب نمو فرص العمل في ٢٠١٠ النمو الاقتصادي. وبين الربع الرابع من ٢٠٠٩ والربع الرابع من ٢٠١٠، شهد إجمالي فرص العمل زيادة بنسبة ٥,٩ في المائة (الجدول ٢-١). وارتفع معدل العمل المنبثق عنه^٣ على نحو طفيف من ٣١,٢ في المائة في الربع الرابع من ٢٠٠٩ إلى ٣١,٨ في المائة بعد سنة، منها نسبة ٥١,٤ في المائة للرجال ونسبة أقل بكثير للنساء بلغت ١١,٨ في المائة. وفيما تضع السلطة الفلسطينية حداً أعلى للتعيينات جديدة في القطاع العام يوازي ٣٠٠٠ موظف سنوياً (صندوق النقد الدولي، ٢٠١١)، في محاولة للحد من مجموع الأجور المترتبة عليها، فإنّ توسع القطاع الخاص حاسم لاستيعاب العاطلين عن العمل والوافدين الجدد إلى سوق العمل.

^٣ يساوي معدل العمل إجمالي فرص العمل كنسبة مئوية من السكان البالغين ١٥ سنة وما فوق.

الجدول ٢-١: مؤشرات سوق العمل، الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

٢٠٠٩ الربع الرابع/ ٢٠١٠ الربع الرابع	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩
النسبة المئوية للتغيير	المتوسط السني	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
3.8	2 376	2 410	2 387	2 365	2 342	2 321	السكان البالغون ١٥ سنة وما فوق (بالآلاف)
3.8	975.5	1 001	967	980	954	964	القوى العاملة (بالآلاف)
5.9	744.3	767	710	756	744	724	فرص العمل (بالآلاف)
5.2	471.3	490	449	488	458	466	الضفة الغربية
5.9	193.5	197	184	191	202	186	غزة
9.7	78.5	79	75	77	83	72	إسرائيل والمستوطنات
-2.1	231.5	234	257	225	210	239	البطالة (بالآلاف)
0.0	41.1	41.5	40.5	41.5	40.7	41.5	معدل مشاركة القوى العاملة (%)
-5.6	23.7	23.4	26.6	22.9	22	24.8	معدل البطالة (%)
-6.6	17.2	16.9	20.1	15.2	16.5	18.1	الضفة الغربية (%)
-4.8	37.8	37.4	40.5	39.3	33.9	39.3	غزة (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣٣. وبيّن تشكيل فرص العمل في ٢٠١٠ أنّ قطاعي الخدمات والتجارة يستحوذان على قرابة ٦٠ في المائة من فرص العمل بالنسبة للفلسطينيين (الجدول ٢-٢). ولا يمثل قطاعا الزراعة والصناعة المنتجان سوى ١٢,٥ و ١٠,٧ في المائة من فرص العمل على التوالي. والواقع أنّ حصة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى النصف عملياً منذ عام ١٩٩٤، بحيث تمثل الصناعة الآن مجرد ١١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ولا تمثل الزراعة سوى ٦,٨ في المائة. ومن جهة أخرى، يستمر قطاع البناء في زيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي (٩,٤ في المائة) وفي فرص العمل (١٢,٧ في المائة). وتشير هذه الاتجاهات إلى أنّ الاقتصاد الفلسطيني يفتقر إلى قاعدة منتجة متينة تكون أساساً للنمو والتنمية المستدامين على الأجل الطويل. ولا بد من النظر إلى ارتفاع النمو العام للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ في هذا السياق.

الجدول ٢-٢: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل، الربع الرابع، ٢٠١٠

الحصة في فرص العمل (%)	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	
12.5	6.8	الزراعة وصيد الأسماك والحراجه
10.7	11.6	التصنيع والتعدين والمحاجر
12.7	9.4	البناء
19.5	12.9	التجارة والمطاعم والفنادق
5.9	8	النقل والتخزين والاتصالات
38.7	51.3	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	المجموع

المصدر: الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١ب) ومسح القوى العاملة (٢٠١١ج).

٣٤. وازدادت فرص العمل في إسرائيل وفي المستوطنات بنسبة ٩,٧ في المائة لتبلغ ما يقدر بحوالي ٧٩٠٠٠ عامل في الربع الرابع من ٢٠١٠ (الجدول ٢-١). ويعمل العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات أساساً في قطاعات البناء والتصنيع والزراعة. ويستفيد المزيد من العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية من أجور أعلى في سوق العمل الإسرائيلية في الجانب الآخر من الجدار الفاصل، وفي المستوطنات من جانبي الجدار؛ وقامت مداحيلهم جزئياً بدعم النمو الاقتصادي الذي شهدته الضفة الغربية مؤخراً.

٣٥. وتخضع تدفقات العمال إلى إسرائيل والمستوطنات لنظام صارم من الحصص والتراخيص بالنسبة للفلسطينيين من الضفة الغربية الذين مُنحوا تصريحاً أمنياً ويحملون بطاقة هوية مغناطيسية. ووفقاً للمنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ازداد عدد التراخيص الممنوحة للفلسطينيين في ٢٠١٠ بنسبة ٥,٤ في المائة ليبلغ ٥٠٦٠٠ ترخيص، منها ٢٨٠٠٠ منها للعمل في إسرائيل و٢٢٦٠٠ للعمل في المستوطنات (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١١). والقيمة الأساسية التي يرتديها أي ترخيص للعمل في إسرائيل أو المستوطنات، تتيح المجال أمام انتهاكات من جانب الوسطاء وأصحاب العمل. كما جاء على مسامح البعثة مراراً وتكراراً أنّ السلطات التي تصدر التراخيص غالباً ما تستخدم مسألة إصدار التراخيص أو تجديدها كوسيلة لانتداب عملاء. ولا يزال حوالي ٣٠٠٠٠ عامل من دون تراخيص يجدون وسيلة لعبور الجدار الفاصل بغية العمل في سوق العمل الإسرائيلية. وهؤلاء العمال معرضون بشكل كبير للاستغلال، وقد جاء إلى علم البعثة مرة أخرى العديد من حالات سوء المعاملة والتعسف.

٣٦. وفي ٢٠١٠، أعلنت السلطة الفلسطينية عن نيتها سحب العمال الفلسطينيين من المستوطنات، بالترافق مع مبادراتها لحظر الاتجار بمنتجات المستوطنات في الأسواق الفلسطينية. وفي غياب الفرص البديلة الكافية مقارنة بفرص العمل المنتجة المجزية في الضفة الغربية، تستمر تدفقات العمال الفلسطينيين إلى المستوطنات. وتنتظر السلطة الفلسطينية في الدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية في دعم إعادة إدماج عمال المستوطنات في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال التدريب الممكن وبرامج التوظيف والإعانات.

٣٧. وتراجعت البطالة تراجعاً طفيفاً في عام ٢٠١٠، من ٢٣٩٠٠٠ عاطل عن العمل في الربع الرابع من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٣٤٠٠٠ بعد مرور سنة. وأدى ذلك إلى انخفاض في معدل البطالة من ١٨,١ إلى ١٦,٩ في المائة في الضفة الغربية، ومن ٣٩,٣ إلى ٣٧,٤ في المائة في غزة خلال الفترة نفسها (الجدول ٢-١). وهذا الانخفاض الطفيف نسبياً هو دليل على الفطور الذي يعاني منه أصلاً سوق العمل، لدرجة أنّ قطاعات الأعمال تمكنت من زيادة الإنتاج (على نحو متناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي) من دون توظيف الكثير من العمال الجدد.

٣٨. ووفقاً للمعايير الدولية، فإنّ المعدل العام لمشاركة القوى العاملة لعام ٢٠١٠ والبالغ ٤١,١ في المائة هو معدل شديد الانخفاض أصلاً، في حين يُعتبر معدل البطالة بنسبة ٢٣,٧ في المائة من أعلى المعدلات في العالم. وتتأثر النساء والشباب على وجه الخصوص بالمعدلات المنخفضة لمشاركة القوى العاملة والمعدلات العالية للبطالة. وخلال الربع الرابع من ٢٠١٠، بلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة مجرد ١٥,٣ في المائة، مقارنة مع ٦٧,٢ في المائة من الرجال، وبلغ معدل البطالة في صفوف النساء ٢٣,٢ في المائة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١ ج). وفي حين حققت النساء مكاسب يعتد بها في التعليم، فأغلقت بذلك الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي بل تجاوزن الذكور في التعليم الثانوي والجامعي (البنك الدولي، ٢٠١٠)، لم يترجم ذلك إلى مكاسب في سوق العمل، مما أدى إلى خسارة كبيرة في الإمكانات الاقتصادية. وتركز النساء العاملات بشكل أساسي في قطاعي الخدمات والزراعة، وغالباً في الاقتصاد غير المنظم، من دون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يُعتقد أن قسماً كبيراً من النساء هنّ عاملات في العمل المستتر، أي أنهن يعملن كأفراد من العائلة من دون أجر أو في وظائف أخرى متدنية المهارات، من قبيل التنظيف، يفضلن عدم الإعلان عنها، لاسيما إذا كان العمل المضطرب به هو في القدس أو في أسواق إسرائيلية أخرى من الجانب الآخر من الجدار الفاصل من دون تراخيص. أما النساء العاملات في الاقتصاد المنظم فهنّ يواجهن في الغالب عوائق أخرى مثل التمييز من حيث الأجور والإعانات وقلة الحماية من التسريح التعسفي الذي تقيّد التقارير عن شيوعه في صفوف النساء الحوامل. والقيود المفروضة على التنقل والعبور جراء الاحتلال العسكري تحد أكثر فأكثر من حراك النساء، مما يزيد من العوائق العديدة التي تواجهها النساء في إيجاد عمل لائق.

٣٩. وفي ٢٠١٠، لم تشارك في القوى العاملة إلا نسبة ٢٥,٨ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً، علماً أنّ ٣٨,٨ في المائة منهم كانوا عاطلين عن العمل. وكانت مشاركة الشباب أقل بكثير في القوى العاملة (٨,٤ في المائة) مقارنة مع الشباب (٤٢,٥ في المائة)، علماً أنّ معدل بطالة الشباب

المشاركات في القوى العاملة فاق بكثير بطالة الشبان (انظر الجدول ٢-٣). والوضع أكثر جلاء في غزة، حيث تتردى الآفاق أمام الشباب النشطين اقتصادياً: فهناك نسبة مهولة من العاطلين عن العمل بلغت ٦١,٢ في المائة من الشبان و٧٥,٨ في المائة من الشابات في القوى العاملة. وقد مُنِع جميع العمال من غزة دخول سوق العمل الإسرائيلي منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، مما جعل الشبان المستخدمين يعملون في الغالب في خدمات متدنية الأجر ومنخفضة الإنتاجية وفي الزراعة والتجارة. ومنذ بداية الحصار المفروض على غزة في ٢٠٠٧، قام الكثير من الشبان، بمن فيهم عدد لا يستهان به من الصبيان دون السن القانونية للاستخدام وفقاً لقانون العمل الفلسطيني، بالبحث عن عمل في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر في اقتصاد الأنفاق غير المنظم، سعياً وراء بدائل مستدامة أخرى.

الجدول ٢-٣: معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة وبطالة الشباب، المجموعة العمرية ١٥-٢٤ عاماً، ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

	٢٠٠٩	٢٠١٠	
معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (%)	26.7	25.8	إناث
الضفة الغربية	29.6	29.1	ذكور
غزة	22.1	20.4	إناث
معدل بطالة الشباب (%)	38.9	38.8	ذكور
الضفة الغربية	29.5	28.2	إناث
غزة	59.2	63.4	ذكور

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٤٠. وفي ٢٠١٠، واستناداً إلى بيانات الاستهلاك القائمة على ميزانية نفقات الاحتياجات الأساسية، تراجع معدل الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل طفيف من نسبة ٢٦,٢ في المائة في ٢٠٠٩ ليبلغ نسبة ٢٥,٧ في المائة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١). ومن جهة أخرى، ارتفع معدل الفقر المدقع بشكل طفيف من ١٣,٧ في المائة في ٢٠٠٩ إلى ١٤,١ في المائة. وكانت هناك اختلافات كبيرة بين الضفة الغربية وغزة. ففي الضفة الغربية، بلغ معدل الفقر ١٨,٣ في المائة وبلغ معدل الفقر المدقع ٨,٨ في المائة في ٢٠١٠، في حين بلغ هذان المعدلان ٣٨ و ٢٣ في المائة على التوالي. وتعكس هذه المعدلات الاستهلاك الفعلي. غير أنه في حال استبعاد المساعدة الاجتماعية من المعادلة، سيزيد معدل الفقر في غزة ليبلغ نسبة ٤٨,٢ في المائة والفقر المدقع ٣٣ في المائة (المرجع نفسه). ووفقاً للبنك الدولي، استفاد في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ٧١ في المائة من سكان غزة من شكل واحد على الأقل من أشكال المساعدة الاجتماعية (البنك الدولي، ٢٠١١). والمعونة التي قدمتها الجهات المانحة أبقّت على معدلات الفقر عند مستويات أدنى بكثير مما كانت لتكون عليه لولا ذلك، غير أنّ شرائح كبيرة من السكان، لاسيما في غزة، تبقى مستضعفة على وجه الخصوص.

الأسعار والأجور

٤١. شهد عام ٢٠١٠ ارتفاعاً بسيطاً في التضخم في الأرض الفلسطينية المحتلة. وارتفعت الأسعار الاستهلاكية، كما قاسها مؤشر أسعار الاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بنسبة ٣,٧٥ في المائة عام ٢٠١٠، مقارنة بارتفاع بلغ ٢,٧٥ في المائة عام ٢٠٠٩ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠ و ٢٠١١هـ). وشملت مجموعات النفقات الأكثر تأثراً بزيادة الأسعار، المواد الغذائية (زيادة بنسبة ٣,٤ في المائة) والألبسة (٣,٩ في المائة) والتعليم (٦ في المائة). ومن حيث التباين بين المناطق، كانت زيادة الأسعار أكبر في الضفة الغربية (٤,٢ في المائة) والقدس الشرقية (٥,٣ في المائة)، في حين كانت الزيادة

^٤ إنّ خط الفقر المدقع المحتسب لإظهار الميزانية المخصصة للغذاء والملبس والسكن، بلغ ١,٧٨٣ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (٤٧٨ دولاراً أمريكياً)، في حين بلغ خط الفقر الذي يضيف احتياجات أخرى بما فيها الرعاية الصحية والتعليم والنقل والرعاية الشخصية ومعدات العمل المنزلي، ٢,٢٣٧ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (٦٠٩ دولارات أمريكية)، في ٢٠١٠ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١).

أقل في غزة (١,٧ في المائة). ويمكن تفسير التضخم المنخفض نسبياً في غزة بدخول المزيد من السلع منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مما خفض الضغوط التضخمية التي كانت تنشأ في السابق جراء النقص في التوريد.

٤٢. وفي حين ارتفعت الأجور الاسمية قليلاً في الضفة الغربية وفي القطاع العام في غزة عما كانت عليه مستوياتها في ٢٠٠٩، فإنّ الأجور الحقيقية تراجعت في واقع الأمر (الجدول ٢-٤). كما شهد القطاع الخاص تراجعاً أكبر سواء في الضفة الغربية (٤,٤- في المائة) أو في غزة (٦,٨- في المائة). ومن جهة أخرى، تزايدت الأجور الحقيقية التي يكسبها العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات بنسبة ٢,٣ في المائة، وهي تمثل تقريباً ضعف متوسط الأجر اليومي المكتسب في القطاع الخاص في الضفة الغربية. وهذا حافظ قوي للعمل في إسرائيل والمستوطنات، ولن تتناقص أهمية ذلك من دون تنامي القطاع الخاص الفلسطيني بطاقة استيعابية ملائمة والقدرة على توفير وظائف ذات نوعية أفضل.

الجدول ٢-٤: متوسط الأجور والأسعار بالقيم الاسمية والقيم الحقيقية، ٢٠١٠

غزة	الضفة الغربية	
		متوسط الأجر اليومي (بالشيك الإسرائيلي الجديد)، ٢٠١٠
73.9	90.6	القطاع العام
41.6	81.4	القطاع الخاص
-	157.9	إسرائيل والمستوطنات
		التغيير في الأجور الحقيقية، ٢٠٠٩-٢٠١٠ (%)
0.8	-0.7	القطاع العام
-6.8	-4.4	القطاع الخاص
-	2.3	إسرائيل والمستوطنات
1.72	4.24	مؤشر الأسعار الاستهلاكية في ٢٠١٠ (%)
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (٢٠٠٩-٢٠١٠) وبيانات مؤشر الأسعار الاستهلاكية (٢٠١١هـ).		

٤٣. وتتنظر السلطة الفلسطينية حالياً في إمكانية اعتماد حد أدنى للأجور (كما تجري مناقشته في الفصل ٤ أدناه)، وهي مسألة لطالما طالب بها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وفي حال وضع الحد الأدنى للأجور عند مستوى مناسب، بإمكانه أن يحد من التفاوت في الأجور بين الجنسين ويكون بمثابة أرضية اجتماعية أساسية لصالح العمال المستضعفين، وبالتالي قد يزيد من إنتاجيتهم. كما إنه قد يجعل من القطاع الخاص الفلسطيني احتمالاً أكثر جاذبية بالنسبة إلى العمال الذين كانوا سيبحثون خلاف ذلك عن فرص عمل في إسرائيل أو في المستوطنات، بالرغم من أنه من غير الواقعي، نظراً للاختلاف الشاسع في الظروف الاقتصادية عن تلك السائدة في إسرائيل، توقع إرساء حد أدنى فلسطيني للأجور عند مستوى يمكن مقارنته بالحد الأدنى الإسرائيلي. والواقع أن مشاريع الأعمال الفلسطينية تواجه عقبات محددة تعيق قدرتها على المنافسة، مثل تكاليف المعاملات الباهظة الناجمة عن القيود المفروضة على التنقل والعبور. غير أنّ العمال الفلسطينيين الذين يعبرون الجدار الفاصل ويعملون في المستوطنات، غالباً ما يقيسون رحلات طويلة ومتعبة ويتكبدون تكاليف نقل باهظة، لدرجة أن مجرد سد جزئي لثغرة الأجور بين القطاع الخاص الفلسطيني وإسرائيل والمستوطنات قد يشجع العديد على العمل في الجانب الفلسطيني، شريطة وجود طلب مناسب على اليد العاملة.

العوائق المادية المطروحة أمام النمو المستدام في الضفة الغربية

٤٤. إن تطبيق نظام متعدد المستويات من القيود على التنقل والعبور، بما فيها نقاط التفتيش والمترابيس والحواجز الترابية والخنادق والبوابات، فضلاً عن نظام تراخيص معقد ومبهم ومهيمن، على نحو ما جاء وصفه في أقسام أخرى من هذا التقرير، كلها أمور تستمر في الحد من النمو وتؤثر على سبل العيش في الضفة الغربية. ويُقال إن الجدار الفاصل هو العائق الأكبر الوحيد أمام التنقل داخل الضفة الغربية. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، وهي الفترة التي شهد فيها عام ٢٠١٠ حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، كان قد أُزيل عدد من نقاط التفتيش والمترابيس شرقي الجدار الفاصل، ورُفعت بعض اشتراطات التراخيص. وانخفض العدد الإجمالي للحواجز المادية من ٦٢٦ حاجزاً في آذار/ مارس ٢٠٠٩ إلى ٥٠٥ حواجز بحلول تموز/ يولييه ٢٠١٠. ومن أصل هذا المجموع، كان هناك ٦٤ نقطة تفتيش فيها موظفون بشكل دائم و٢٥ أخرى يتواجد فيها الموظفون بشكل جزئي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١). أما النصف الثاني من العام نفسه فلم يشهد أي تخفيف إضافي في نظام الإغلاق. ولوحظ متوسط شهري قدره ٤١٤ نقطة تفتيش عشوائية أو "طيارة" خلال عام ٢٠١٠ (المرجع نفسه). وفي حين حسنت إزالة هذه العوائق التنقل بين المدن الفلسطينية، كان هناك على نقيض ذلك تضيق على العبور إلى "منطقة التماس" الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، وإلى القدس الشرقية. وعلى غرار ذلك، ظل الوصول إلى وادي الأردن والأراضي المحيطة بالمستوطنات خاضعاً لرقابة مشددة.

٤٥. وأضفى الجدار الفاصل طابعاً مؤسسياً على نظام جديد للنقل التجاري في الضفة الغربية. وهناك خمس نقاط عبور تجارية على طول الجدار تسمح للشاحنات الفلسطينية أن تصدر السلع إلى إسرائيل أو عبرها أو أن تستقبل الواردات باستخدام أسلوب التشاحن. وفي وقت استثمرت فيه السلطات الإسرائيلية بشكل كبير في البنية التحتية المادية والمرتبطة بالأمن، على افتراض أنها تسهل عملية التشاحن، يتساءل ممثلو القطاع الخاص الفلسطيني والمراقبون مثل مركز التجارة الفلسطيني (بالتريدي) عن فعالية نقاط العبور التجارية، مشيرين إلى مجموعة من تكاليف المعاملات العالية. وتشمل هذه الأخيرة عناء وتكاليف نقل البضائع على منصات حاملة حسب قيود صارمة والطرق غير الصالحة للشاحنات الثقيلة وفترات الانتظار والتفتيش والتحويل الطويلة المتصلة بنظام التشاحن وساعات أو أيام العمل المحدودة عند نقاط العبور والتغييرات العرضية التعسفية وغير المعلن عنها في الإجراءات (بالتريدي، ٢٠١٠). كما زادت تكاليف النقل بشكل كبير. وإضافة إلى ذلك، يوجد احتمال كبير لتضرر البضائع ولاسيما المنتجات الزراعية التي تحتاج إلى أن تنقل بسرعة للحفاظ على قيمتها، والتي ينتهي بها الأمر في الهواء الطلق لفترات مطولة من دون أي مستودعات للتبريد عند نقاط العبور.

٤٦. والوصول إلى الأسواق هو شرط لازم لبقاء القطاع الخاص الفلسطيني ونموه، ومن ثم لاستدامة سبل عيش الفلسطينيين. وفي ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقاً مع السلطة الفلسطينية يسمح لجميع المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المجهزة والأسماك والمنتجات السمكية الواردة من الضفة الغربية وغزة، أن تدخل سوق الاتحاد الأوروبي مباشرة من دون أي رسوم جمركية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١١). وبغية تحقيق الحد الأقصى من المنافع الناجمة عن هذه الاتفاقات التجارية، يتعين رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والبحر، ويتعين فتح معابر التصدير مقابل تكاليف لا تجعل المنتجين الفلسطينيين غير قادرين على المنافسة. وفي الوقت الحاضر، يبقى الخيار الوحيد المطروح، إلى جانب المعابر التجارية على طول الجدار الفاصل، هو جسر اللنبي في اتجاه الأردن. ويخضع هذا الجسر أيضاً لرقابة السلطات الإسرائيلية ويتمتع بقدرة محدودة. وتعتبر تكاليف النقل إلى أوروبا أعلى بشكل ملحوظ عبر هذا الممر. غير أنه يستخدم بمثابة منفذ أكثر فعالية باتجاه الأسواق في المنطقة، إذا ما ازدادت التجارة مع الجيران العرب في المستقبل. وأخيراً، يحتاج المنتجون الفلسطينيون أن يصلوا إلى الأسواق المحلية بحرية بغية زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستفادة من وفورات الحجم. غير أن التجارة بين الضفة الغربية وغزة توقفت منذ فرض الحصار على غزة في ٢٠٠٧، وأصبحت القدس الشرقية متعذرة البلوغ أكثر فأكثر أمام المنتجين الفلسطينيين من الضفة الغربية، بسبب اشتداد القيود الصارمة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية.

° دعت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في ٩ تموز/ يولييه ٢٠٠٤ والمتعلقة بالجدار الفاصل، إلى وقف نشاط البناء وإزالته على الفور والتعويض عن جميع الأضرار التي استتبعها. وقد أيد هذه الفتوى قرار صدر لاحقاً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ تموز/ يولييه ٢٠٠٤ (A/RES/ES-10/15).

٤٧. والبناء الفلسطيني محظور في ٧٠ في المائة من المنطقة جيم^٦، التي تُعتبر مناطق مغلقة أو محظورة وتنتشر فيها المستوطنات الإسرائيلية. ومن النادر أن تمنح السلطات الإسرائيلية تراخيص لأي أعمال بناء أو تنمية في المساحة المتبقية. وفي عام ٢٠١٠، أقدمت القوات العسكرية الإسرائيلية على هدم ٣٦٨ منزلاً فلسطينياً بني من دون ترخيص في المنطقة جيم، إلى جانب ٩١ منزلاً في القدس الشرقية. وفي حين أن الضغوط السياسية خفضت إلى حد كبير نسبة عمليات الهدم الجارية في القدس الشرقية في أوائل عام ٢٠١١، كان هناك في المقابل زيادة حادة في عمليات الهدم في المنطقة جيم: فقد جرى هدم ١٦٠ منزلاً في الربع الأول من ٢٠١١ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١). والوصول إلى المنطقة جيم أمرٌ حيوي للتنمية الصناعية والزراعية الفلسطينية، وبالتالي لنمو القدرات الإنتاجية والاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

غزة: مغالبة العيش في ظل الحصار

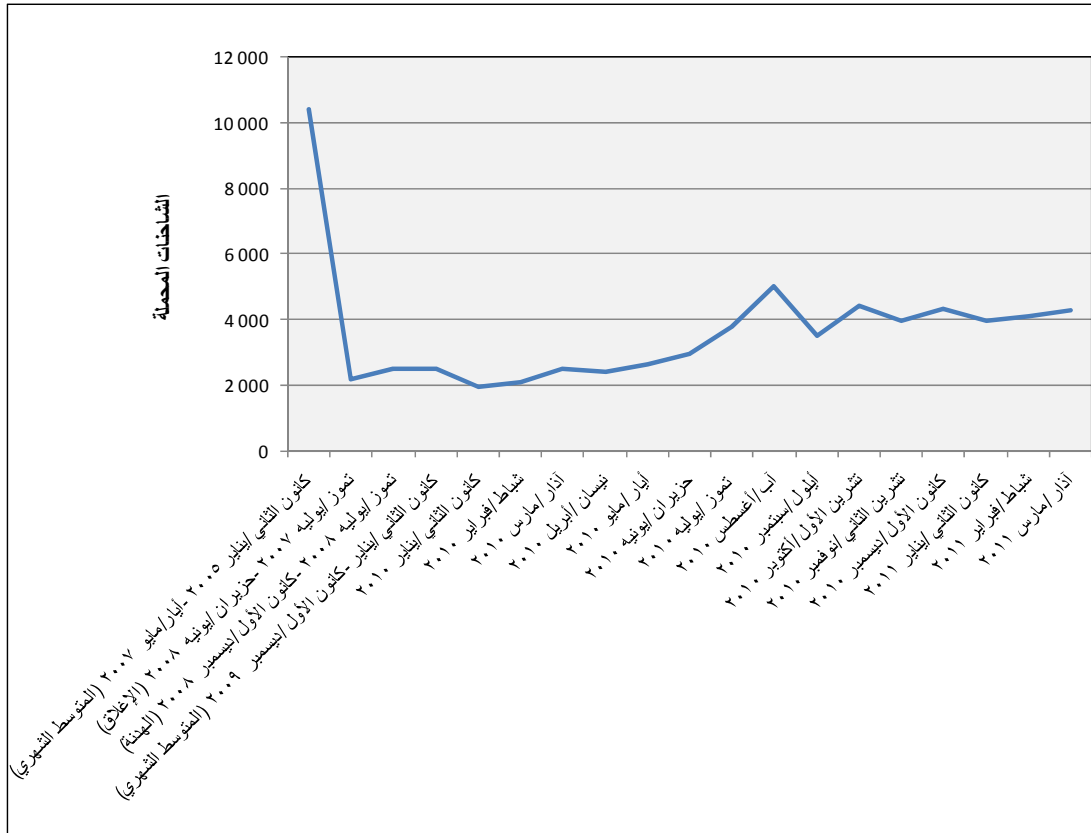
٤٨. بعد مرور ثلاث سنوات من الحصار المدمر المفروض على غزة، وفي أعقاب حادث أسطول الحرية الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن بعض التدابير الرامية إلى تسهيل العبور. وبموجب هذه التدابير، بدلاً من وجود قائمة واحدة من السلع المسموح دخولها إلى غزة، يُسمح باستيراد السلع إذا لم تكن ترد على إحدى قائمتي الواردات المحظورة، إحداهما نسخة موسعة للقائمة الدولية للسلع "ذات الاستخدام المزدوج (المدني - العسكري)"، والأخرى تشمل مجموعة واسعة من مواد البناء، منها الإسمنت والحديد والحصى. كما شملت التدابير المعلن عنها زيادة في الموافقة على مشاريع البناء التي تمويلها بعض المنظمات الدولية، إلى جانب توسيع قدرة معبر كيرم شالوم التجاري (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ب). ولكن، باستثناء ٢٠٠ شاحنة محملة بالفراولة والزهور المقطوعة أرسلت باتجاه الأسواق الأوروبية في إطار مشروع تدعمه هولندا، كانت عمليات التصدير محظورة طيلة عام ٢٠١٠، في حين بقي تنقل الأشخاص محصوراً بالحالات الإنسانية (لاسيما الحالات الطبية الطارئة) وبعدد محدود من الأشخاص الحاملين تراخيص أعمال خاصة. ولا تقدم التدابير الجديدة إلا قدرًا محدوداً من الإغاثة؛ والواقع أن غزة لا تزال تحت الحصار، حيث أن إسرائيل تستمر في فرض رقابة مشددة على عبور الناس والسلع، وعلى المجال البحري والجوي للإقليم.

٤٩. ونتيجة للتدابير الجديدة، تضاعف متوسط الواردات الشهرية إلى غزة تقريباً من ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٠٠٠ شاحنة محملة في النصف الثاني من ٢٠١٠ (انظر الشكل ٢-٣). وحتى مع هذه الزيادة، يمثل حجم الواردات بالكاد ٤٠ في المائة من المتوسط الشهري قبل فرض الحصار. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق التنقل والعبور المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، دعا إلى تدفق ٤٠٠ شاحنة يومياً من غزة وإليها بنهاية عام ٢٠٠٦، وهو مستوى تجاري أدنى أصلاً بكثير مما كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. ولم يتم بلوغ هذا المستوى حتى الآن.

٥٠. وفي حين جرى توسيع معبر كيرم شالوم، أُغلقت الآن جميع نقاط العبور التجارية الأخرى المؤدية إلى غزة، بما فيها الحزام الناقل في معبر كارني منذ آذار/مارس ٢٠١١. والطاقة الكبرى التي يتمتع بها معبر كيرم شالوم لا تكفي للاستعاضة عن طاقة كافة المعابر المغلقة. بالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى أن معبر كيرم شالوم يقع في الطرف الجنوبي من غزة، يتعين على الشاحنات قطع مسافات أطول مما يزيد من تكاليف النقل. وعندما يكون المعبر مقللاً مؤقتاً، يكون النفاذ التجاري إلى غزة متوقفاً بشكل تام.

^٦ تمثل المنطقة جيم نسبة ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، وتشمل أكبر طبقات مياهها الجوفية وأكثر أراضيها الزراعية خصوبة.

الشكل ٢-٣: واردات غزة: متوسط الشاحنات المحملة شهرياً، ٢٠٠٥-٢٠١١



المصدر: مركز التجارة الفلسطيني (بالترديد) (٢٠١٠ب)؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١١ج) (بالنسبة إلى البيانات بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

٥١. ولا تزال القطاعات الإنتاجية في غزة تعاني من الحصار. وانعدام القدرة على إعادة البناء أو التصدير بشكل شرعي يعني أن القطاع الصناعي في غزة، الذي تلقى هيكله الأساسي ضربة قاضية خلال العملية العسكرية "الرصاص المصبوب"، التي شنتها إسرائيل عام ٢٠٠٩، لا يزال يعمل بطاقة متدنية جداً. ووفقاً للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، جرى توظيف ما يزيد قليلاً على ١٢٥٠٠ شخص في قطاع الصناعة في غزة في آذار/مارس ٢٠١١، مقارنة بأكثر من ٥١٠٠٠ شخص في أيار/مايو ٢٠٠٧، قبل فرض الحصار (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ٢٠١١). وقد سبق وأفضى استمرار بطالة العمال والتقنيين المهرة لفترات مطولة إلى تدهور قاعدة المهارات، بالإضافة إلى إعاقة قدرة قطاع الصناعة في غزة على التنافس في المستقبل.

٥٢. وتلقت الزراعة هي أيضاً ضربة قاضية، إذ تقع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في المنطقة العازلة التي تفرضها إسرائيل، والتي تقع رسمياً على بعد ٣٠٠ متر من الحدود مع إسرائيل، وفي منطقة مرتفعة المخاطر وغير رسمية تمتد على مسافة بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ متر من الجدار. وغالباً ما تطلق القوات العسكرية الإسرائيلية طلقات تحذيرية على أي شخص يحاول دخول هذه المنطقة، سواء لزراعة الأرض أو البحث عن الدبس والخردة. وقد جرى الإبلاغ عن عدد من القتلى. واستناداً إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تبلغ الخسارة السنوية المقدرة ٧٥٠٠٠ طن مكعب من الإنتاج الزراعي المفترض بسبب تجريف الأراضي والقيود المفروضة على العبور، وهو ما يوازي قيمة تجارية سنوية تبلغ ٥٠,٢ مليون دولار أمريكي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠ج). والوصول المحدود إلى الأراضي القابلة للزراعة إلى جانب الأضرار الجسيمة التي لحقت بنظم الري وغيرها من البنى التحتية خلال عملية "الرصاص المصبوب"، خفضت بشكل كبير الإنتاجية الزراعية. وأجبر الكثير من المزارعين على اعتماد آليات تكيف تشمل الزراعة الأدنى ربحاً والمحاصيل البعلية مثل القمح والشعير المعدة للاستهلاك المحلي، واستئجار أراضٍ داخلية في غزة، والاضطلاع بأنشطة محدودة في تربية الماشية (كتربية الدواجن)، التي تتم عادة داخل منازل العائلات (المرجع نفسه).

٥٣. وعلى غرار ذلك، استمرت معاناة صيادي الأسماك إذ منعهم الجيش الإسرائيلي من صيد الأسماك في المياه الضحلة على مسافة لا تتجاوز ثلاثة أميال بحرية من ساحل غزة^٧. وقد أدى ذلك إلى استخدام شبكات أصغر حجماً من أجل اصطياد السمك الأصغر والسمك الأقل ربحاً مثل فرخ سمك السردين والصيد المفرط في المياه الضحلة، وزيادة استيراد السمك من مصر عبر الأنفاق الواقعة تحت معبر رفح. ولم يجد الكثيرون من صيادي غزة أمامهم خياراً إلا البحث عن سبل عيش بديلة.

٥٤. وفي حين يبقى القطاع الخاص المشروع مخنوقاً، يستمر اقتصاد الأنفاق غير المنظم في الازدهار، بل يبدو وكأنه يتكيف مع التدفق المتزايد للسلع الواردة إلى غزة من إسرائيل. ويُعتقد أنّ عدد الأنفاق قيد التشغيل انخفض إلى النصف منذ العام المنصرم، ليبلغ مجموعاً يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ نفق، لكنها تتخصص استناداً إلى ميزتها النسبية الفعلية. ويُذكر أنه يدخل إلى غزة ما يقدر بزهاء ٨٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ لتر من الوقود عبر الأنفاق يومياً، بكلفة أدنى بكثير من كلفة الوقود المستورد من إسرائيل. وقد أفضى ذلك إلى زيادة يعتد بها في حركة المرور واستخدام مولدات الطاقة الكهربائية. وفي موازاة ذلك، ازداد عدد الأنفاق المخصصة لتهريب مواد البناء المحظورة خلاف ذلك (لاسيما الإسمنت والبحص والصلب) من ٥٠ إلى ٨٥ نفقاً، تستخدم بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ عامل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ب). وبالتالي، شهد قطاع البناء انتعاشاً، وإن يكن هناك شواغل بشأن نوعية المواد المستخدمة.

٥٥. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، أعلنت حكومة إسرائيل عن نيتها في البحث في إمكانية السماح بتصدير المنتجات الزراعية والأثاث والأقمشة إلى أوروبا، ولكن ليس إلى إسرائيل أو الضفة الغربية. وخلال وجود البعثة، لم تكن هذه الخطوة قد دخلت بعد حيز النفاذ. وفي حين تلقى جميع التحسينات المتعلقة بالعبور الترحيب، إلا أنها كسياسة تبقى بعيدة عما هو مطلوب. والتجارة مع الضفة الغربية أمرٌ حيوي بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والسلامة الإقليمية لدولة فلسطين المستقبلية. وسكان غزة الذين يعتمدون حالياً على دعم الجهات المانحة يحتاجون إلى سبل عيش مستدامة. وتحقيق ذلك يتطلب نموّاً مستداماً، مما يعني نمو القطاع الخاص الموجه نحو التصدير. كما تحتاج غزة إلى الإعمار وإعادة الإعمار على نطاق واسع، مما يعني أنه يجب السماح باستيراد المواد المطلوبة. كما يجب إنعاش القطاع الخاص القائم، وذلك يستدعي تنقل وعبور الناس والسلع.

^٧ فرضت قوات الدفاع الإسرائيلية، منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، حداً صارماً على صيد الأسماك يتمثل في ستة أميال بحرية من ساحل غزة. ويخفض هذا الحد إلى النصف حد ١٢ ميلاً بحرياً المتفاوض عليه في اتفاق برتيني لسنة ٢٠٠٢، في حين أنّ اتفاقات أوصلو لعام ١٩٩٥ تمنح الفلسطينيين حقوق الصيد فيما يصل إلى ٢٠ ميلاً بحرياً من الخط الساحلي لغزة.

٣ - الفصل والتميز والتهجير: العمال الفلسطينيون والاحتلال

٥٦. لا تزال الحياة اليومية للرجال والنساء الفلسطينيين الساعين إلى كسب لقمة العيش لهم ولأسرهم، متأثرة تأثراً عميقاً باستمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة. والأخطر من ذلك، أنه في ظل الاحتلال يتعذر على الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل الفلسطيني - كما وصف في الفصل ٢ - توليد ما يكفي من فرص العمل لقوى عاملة فلسطينية متنامية ومتزايدة الشباب. وفي حين أن نمو الاقتصاد الفلسطيني إلى حد ما قد استحدث منذ عهد أقرب فرص عمل للبعض، إلا أن البطالة والعمل الهش والفقر لا تزال واقع أعداد كبيرة ومتزايدة من الرجال والنساء الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٧. وما يزيد على نصف مليون مواطن إسرائيلي - وهو ضعف ما كان عليه عددهم وقت توقيع اتفاقات أوسلو - يعيشون اليوم في المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، وذلك خرقاً للقانون الدولي (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤)؛ وقد نفذت إسرائيل مجموعة من التدابير والسياسات التي أدت إلى زيادة تعزيز الوجود الإسرائيلي وتوسعه هناك. وتؤدي عمليات نزع الملكية والطرود والهدم وتقييد التنقل والعبور وسياسات التخطيط الحضري المتحيزة ولا سيما في القدس الشرقية والمنطقة جيم، إلى إعاقة التنمية وفرص العمل وسبل العيش الفلسطينية، في حين أنها تشجع مصالح المواطنين الإسرائيليين والشركات الإسرائيلية في المستوطنات في الضفة الغربية. وقد وُصفت هذه التدابير على أنها مظاهر نظام مؤسسي يقوم على الفصل والاستبعاد والتمييز (بتسليم، ٢٠١٠؛ هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٠؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٠). ويقدم هذا الفصل آخر المعلومات عن التدابير والوقائع على الأرض، التي تمس الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، في ممارسة حقهم في حرية التنقل والإقامة وفي العمل والتعليم، وهي حقوق مرتبطة لا انفصام فيها.

القدس الشرقية: حرية التنقل والإقامة في ظل تهديد مستمر

٥٨. لا يزال الوصول إلى العمل في القدس الشرقية المحتلة، وهي على مر التاريخ تمثل المركز الذي يتمحور فيه الاقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، مفيداً على نحو جسيم بالنسبة للفلسطينيين المقيمين إلى شرق الجدار الفاصل (إلى "جهة الضفة الغربية"). وتطبق إسرائيل نظاماً للتصاريح لدخول المدينة، يقيد عدد التصاريح ولا يمكن العبور إلا عن طريق ثلاث نقاط تفتيش. ونتيجة لذلك، تزايد بمقدار ثلاثة أضعاف الوقت المستغرق في السفر إلى المدينة من الضواحي الفلسطينية للقدس الشرقية مثل بير نبالا والرام وأبو ديس (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١). وقد بات يتعين الآن على زهاء ٥٥٠٠٠ فلسطيني من المقيمين الدائمين في القدس الشرقية والذين يعيشون في القرى الواقعة على جهة الضفة الغربية من الجدار، أن يعبروا نقاط التفتيش لدخول المدينة للعمل وللحصول على الخدمات الاجتماعية أو الصحية أو لأغراض أخرى (المرجع نفسه). وعلى غرار ذلك، بات القاطنون في القرى الفلسطينية الواقعة إلى جهة القدس الشرقية من الجدار منفصلين عن مكان عملهم وحياتهم الاجتماعية في الضفة الغربية.

٥٩. وإذا كان الشخص حاملاً لهوية من الضفة الغربية، فإن ذلك يقيد إلى حد كبير فرص حصوله على عمل في القدس الشرقية نظراً إلى الصعوبات المحتملة في استيفاء اشتراطات الحصول على التصاريح وحالات التأخير في العبور اليومي عن طريق نقاط التفتيش. وتعيق هذه القيود بدورها عبور الفلسطينيين إلى المدينة طلباً للتعليم والتدريب والرعاية الصحية. ولا تزال القيود المفروضة على التنقل تضع العوائق في وجه المدرسين والطلاب في جامعة القدس التي تقع كليتها على جانبي الجدار.

٦٠. وهناك قلق متواصل من تهجير الفلسطينيين من القدس الشرقية. فبين عام ١٩٦٧ وأواسط عام ٢٠١٠، تعرض زهاء ١٤٠٠٠ فلسطيني مقدسي لإلغاء وضع إقامتهم الدائم، وهناك تزايد ملحوظ في عمليات الإلغاء منذ عهد أقرب. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، بلغ مجموع بطاقات الهوية المقدسية الملغاة ٥٧٧ ٤ بطاقة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١). والحصول على الإقامة في القدس الشرقية بالنسبة إلى زوجة من الضفة الغربية مستحيل عملياً. ومنذ بناء الجدار، انتقلت الأسر التي يحمل أحد الزوجين فيها بطاقة هوية من الضفة الغربية من ثم إلى الضفة الغربية.

٦١. وما انفكت الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب إسرائيل بالتقيد بصرامة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بعدم تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ووضعها وتكوينها الديمغرافي (الأمم المتحدة، ٢٠١١ ب). غير أن الجدار الفاصل، وهو الطريق المصمم لفصل الضواحي المأهولة بالفلسطينيين عن حاضرة القدس، بات يقوم أكثر فأكثر مقام حدود فعلية. ورغم أن الضواحي الفلسطينية الواقعة إلى جهة الضفة الغربية من الجدار لا تزال جزءاً من البلدية الإسرائيلية للقدس، فقد باتت تشهد تقلص الخدمات التي تقدمها المؤسسات الإسرائيلية وبات إنفاذ القانون الإسرائيلي على تراجع. وقد اجتذبت هذه القرى على ما ذكر، الأسر ذات الإقامة المختلطة (التي يحمل أحد الزوجين فيها إقامة في القدس ويحمل الآخر بطاقة هوية من الضفة الغربية)، شريطة ألا تقوم إسرائيل بإنفاذ نظام التصاريح على حاملي هويات الضفة الغربية هناك (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠١١ د؛ جمعية الحق، ٢٠١٠). بيد أن هناك تخوفاً مستمراً من أن تصبح هذه القرى الفلسطينية في نهاية المطاف منقطعة عن بلدية القدس مما يفضي إلى فقدان الفلسطينيين المقيمين هناك وضعهم كمقيمين دائمين في القدس.

٦٢. وفي تموز/ يوليه ٢٠١٠، طالبت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إسرائيل بأن تبطل قانون عام ٢٠٠٣ المتعلق بالموطنة والدخول إلى إسرائيل (أحكام مؤقتة)، الذي يوقف العمل رغم بعض الاستثناءات النادرة، بإمكانية ضم شمل الأسر بين المقيمين الدائمين في القدس وأزواجهم من أي مكان آخر في الضفة الغربية وقطاع غزة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠١١ د؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠١٠). وفي شباط/ فبراير ٢٠١١، رفضت وزارة الداخلية الإسرائيلية ٣٦٤ طلباً من أصل ٨٤١ طلباً للحصول على تصاريح مؤقتة، تلقتها من فلسطينيين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية ولدوا في القدس الشرقية أو أقاموا فيها لفترات طويلة من الزمن. وفي عام ٢٠٠٧، قررت حكومة إسرائيل أن الفلسطينيين المندرجين في هذه الفئة لم يعودوا مؤهلين للحصول على وضع إقامة دائم في القدس، وطلبت منهم التقدم بطلبات للحصول على تصاريح مؤقتة. ولم يقبل سوى ٣١ طلباً في حين لا يزال ٤٤٦ طلباً معلقاً (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ د).

٦٣. وكان مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) ورابطة الحقوق المدنية في إسرائيل قد أودعا التماساً أمام محكمة العدل العليا في نيسان/ أبريل ٢٠١١، يطالبان فيه بوضع حد لسياسة إلغاء وضع المقيمين الفلسطينيين في القدس الشرقية بسبب طول الإقامة في الخارج أو امتلاك وضع إقامة في بلد آخر (هموكيد، ٢٠١١). وتؤدي السياسة الجارية في إلغاء وضع الإقامة للفلسطينيين الذين عاشوا خارج المدينة لعدد من السنوات، إلى تفويض خطير لفرص العمل والدراسة في الخارج. وهي تخلف أثراً أكبر على النساء اللواتي غالباً ما يُغَيَّرن مكان إقامتهن للحاق بأزواجهن.

أزمة التخطيط وعمليات الهدم والطرده: آثارها على سبل العيش

٦٤. تواصلت عمليات هدم المباني الفلسطينية في القدس الشرقية والمنطقة جيم في الضفة الغربية، وازدادت زيادة حادة مؤخراً في المنطقة جيم. وفي عام ٢٠١٠، تزايدت عمليات الهدم في المنطقة جيم بنسبة ٨٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. وجرى تهجير ما مجموعه ٦٤٤ شخصاً نتيجة لعمليات الهدم أو الطرد، منهم ٥٣٣ شخصاً في المنطقة جيم. وشهدت الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١ تهجير ٣٠٨ أشخاص آخرين في المنطقة جيم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ أ). كما يتواصل التهجير في القدس الشرقية نتيجة استيلاء المستوطنين على ممتلكات الفلسطينيين في الضواحي الفلسطينية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ د).

٦٥. وتستهدف عمليات الهدم المنازل العائلية والبنى التحتية من قبيل المدارس والحوانيت الصغيرة والأحواض وحظائر الحيوانات. وتخلف عمليات الهدم والطرده آثاراً اقتصادية واجتماعية ونفسانية جسيمة، بما في ذلك فقدان العمل وانقطاع سبل العيش (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ د؛ و٢٠١١ هـ). ويفضي ما ينتج عن ذلك من ضغوط واقعة على الأسر إلى تزايد الفقر والتعويل على المساعدة، كما أنه يفضي إلى اكتظاظ أماكن الإقامة وتزايد العنف ضد المرأة وإلى عواقب صحية ونفسية اجتماعية حادة على الأطفال.

٦٦. ويشير رصد الأمم المتحدة إلى أن هدم المباني الفلسطينية غالباً ما يحدث نتيجة الافتقار إلى تراخيص البناء في سياق العمليات العسكرية أو كشكل من أشكال العقاب الجماعي. ونظراً إلى أن الحكومة الإسرائيلية لم "تقدم للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية إطار التخطيط الضروري لاستيفاء احتياجاتهم الأساسية من السكن والبنى التحتية" (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ د)، بما في ذلك تحديد المناطق

وتسجيل الأرض على النحو المناسب، فإن العديد من الفلسطينيين يلجؤون إلى البناء دون التراخيص المطلوبة. وكما لاحظته مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن نظام التخطيط الحضري الإسرائيلي "يبدو مصمماً بحيث [يحافظ] على الغالبية الديمغرافية للمقيمين اليهود مقابل الفلسطينيين في المدينة" (المرجع نفسه).

٦٧. وتستهدف معظم عمليات الهدم، التي تنفذ في المنطقة جيم، المباني في المناطق التي يصفها الجيش الإسرائيلي على أنها "حقول رمي مغلقة" لأغراض التدريب العسكري. والعشائر البدوية التي تقيم غالباً في المنطقة جيم والتي تعتمد في أسباب عيشها على تربية المواشي والزراعة، هي المتأثرة بصفة خاصة بعمليات الهدم هذه. ورغم ما ذكر من أن عمليات التدريب العسكري قليلة أو غير موجودة في هذه المناطق، فإن القرى المعنية تعيش تحت تهديد مستمر بالهدم والطرد (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١هـ). وفي آذار/ مارس ٢٠١١، نفذت السلطات الإسرائيلية عمليات هدم للمرة السادسة في قرية خربة طانا الفلسطينية، وهي قرية بدوية تضم ٢٥٠ شخصاً، مدمرة جميع المباني والبنى التحتية باستثناء مسجد قديم عمره ١٥٠ سنة (بتسليم، ٢٠١١).

عنف المستوطنين في الضفة الغربية

٦٨. شهدت أحداث العنف التي يضلح فيها المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية، اشتداداً دون هوادة. ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن زيادة نسبتها ٢٦ في المائة في أحداث العنف التي يضلح فيها المستوطنون قد سُجّلت، مرتفعة من ٣٥٢ حادثة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٧٦ حادثة في عام ٢٠١٠ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١و). وفي عام ٢٠١٠، أُفيد عن وقوع ٧٩ حادثة عنف أدت إلى إصابات فلسطينية و٢١٩ حادثة من هذا النوع أدت إلى إلحاق الأضرار بالملكية الفلسطينية. وخلال الفترة ذاتها، أدت ٣٢ حادثة عنف إلى وقوع إصابات إسرائيلية و٨٣ حادثة من هذا النوع أدت إلى إلحاق أضرار بالملكية الإسرائيلية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ز).^٨ ولا تزال بواعث القلق تثار بالنسبة إلى عدم قيام السلطات الإسرائيلية بما يناسب من تحقيق ومقاضاة بشأن الشكاوى المتعلقة بأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم (بتسليم، ٢٠١٠)؛ المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، ٢٠١٠). وذكرت منظمة بيش دين، وهي منظمة لحقوق الإنسان تتابع تقدم التحقيقات في الشكاوى التي أودعها الفلسطينيون لدى الشرطة الإسرائيلية، أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من زهاء ٦٠٠ قضية رصدتها منذ عام ٢٠٠٥، قد أفلت دون لائحة اتهام (بيش دين، ٢٠١١).

٦٩. وتخلف أعمال العنف التي يرتكبها مستوطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين أثراً جسيماً على قدرتهم على الوصول إلى أماكن عملهم وغالباً ما تكون موجهة مباشرة نحو تدمير الممتلكات الحيوية بالنسبة لسبل عيش الفلسطينيين، من قبيل المحاصيل والأشجار، بما في ذلك من خلال جرف الأرض واقتلاع الأشجار. والنفاذ إلى الأرض الواقعة في جوار المستوطنات، يعرض المزارعين الفلسطينيين لخطر الهجمات من جانب المستوطنين. وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي قد ضمن أثناء موسم قطف الزيتون في عام ٢٠١٠، نوعاً من الحماية لفترات محددة، فقد ذكر عموماً عن زيادة كبيرة في حوادث العنف مقارنة بموسمي القطف في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠د). ولا يزال عنف المستوطنين يخلف أثراً مدمراً بصورة خاصة على النساء الفلسطينيات، بما في ذلك عن طريق تقييد حرية تنقلهن.

^٨ بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحوادث المرتبطة بالمستوطنين والمؤدية إلى إصابات "تتضمن جميع حوادث العنف التي ضلح فيها مستوطنون إسرائيليون وفلسطينيون، ومنها الحوادث التي كانت الإصابة فيها ناشئة عن فرد من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال عملية تدخل في مثل هذا النوع من الحوادث" (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ز). وفي ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١، أعلن الجيش الإسرائيلي أن أي حادثة يقتل فيها فلسطينيون غير ضالعين فيها، بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية ستخضع مباشرة لتحقيق الشرطة العسكرية. وتطبق هذه السياسة ما لم تكن الحادثة قد وقعت أثناء القتال. ولا تطبق هذه السياسة على غزة (جيش الدفاع الإسرائيلي، ٢٠١١) وقد أوقف العمل بالتحقيقات المنتظمة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

تقلص المراعي: المزارعون ورعاة الماشية الفلسطينيين في الضفة الغربية

٧٠. على النقيض من الإمكانيات الزراعية في الضفة الغربية وغزة، يستأثر قطاع الزراعة بمجرد ١٢,٥ في المائة من مجموع فرص العمل الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١ج)، في حين أنه يظل القطاع الذي يستخدم أكبر عدد من النساء في الاقتصاد الفلسطيني. ولا يزال تزايد فرص الحصول على عمل في الزراعة مجمداً بسبب استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على النفاذ إلى الأرض. والعشائر البدوية التي تتوقف سبل عيشها على توفر المراعي والأرض للزراعة، متأثرة بصورة خاصة من هذا الوضع.

٧١. وتستأثر المنطقة جيم حسبما حددتها اتفاقات أوسلو بنسبة ٦٢ في المائة من الضفة الغربية، وهي تضم السواد الأعظم من الأرض الزراعية والمراعي الفلسطينية. إلا أن زهاء ٧٠ في المائة من المنطقة جيم لا تزال بعيدة عن المتناول بالنسبة للأنشطة الزراعية الفلسطينية، إما لأنها أرض مرصودة للمستوطنات الإسرائيلية أو لأنها معتبرة كمحميات طبيعية أو لأنها مقفلة أو لأنها محصورة بالأغراض العسكرية أو مقرونة بالجدار الفاصل (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١). وتتواصل الأفعال التي يرتكبها المستوطنون بهدف طرد الفلسطينيين من الأرض المتاخمة للمستوطنات أو لاحتلال أرض فلسطينية مملوكة من الخواص (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ز).

٧٢. وفي وادي الأردن، يستغل الفلسطينيون نسبة ٤ في المائة فقط من الأرض. وزهاء ٣٣ في المائة من الضفة الغربية، بصورة رئيسية في وادي الأردن، مقفل لأغراض عسكرية أو معتبر كمحميات طبيعية (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١). بيد أن المستوطنات الإسرائيلية استوعبت مقداراً كبيراً من الأرض الزراعية، وهي بالتالي تنصب في الاقتصاد الإسرائيلي. والمشاريع الزراعية التي يقوم بها الإسرائيليون مدعومة من الحكومة الإسرائيلية (بتسليم، ٢٠١٠ب). وبالنظر إلى أنه يتعذر على آلاف النساء والرجال الفلسطينيين العمل على أرضهم والعيش من نتاجها، فإنهم يعملون كعمال زراعيين مياومين في المستوطنات الإسرائيلية في ظل ظروف تعرضهم لخطر الاستغلال (كما يرد وصفه أدناه).

٧٣. ويؤدي الجدار الفاصل إلى عزل العديد من القرى الفلسطينية عن أراضيها الزراعية، كما أشار إلى ذلك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتزايد القيود المفروضة على الوصول إلى الأرض الزراعية الواقعة ما وراء الجدار (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠أ). ومنذ عام ٢٠٠٣، بات المزارعون في شمال الضفة الغربية، الذين يرغبون في الوصول إلى أراضيهم الواقعة بين الجدار والخط الأخضر ("منطقة التماس") مضطرين إلى طلب الحصول على "تصريح الزائر". ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن رصد الوضع في شمال الضفة الغربية "كشف عن أن الجمع بين تقييد منح تصاريح "الزائر" والعدد المحدود للبوابات في الجدار وتقييد أوقات فتحها، قد قلص على نحو حاد الممارسة الزراعية وقوض أسباب العيش الريفية" (المرجع نفسه). بالإضافة إلى ذلك، من المطلوب الحصول على تراخيص إضافية لدخول الآلات والمعدات الزراعية.

٧٤. ونظراً إلى استكمال أجزاء إضافية من الجدار، تزايد عدد المناطق المعزولة والتي باتت تعتبر مناطق مغلقة، بما في ذلك في محافظات رام الله والخليل وسلفيت وبيت لحم والقدس. وفي حين كان يكفي في الأصل التسجيل لدى السلطات الإسرائيلية وإبراز بطاقة هوية عند بوابات الجدار للعبور إلى الأرض الواقعة وراء الجدار، فإن نظام تصاريح الزائر يطبق تدريجياً على المناطق المغلقة المنشأة حديثاً. وفي مواجهة اتجاه عام إلى تخفيض عدد التصاريح، هناك مخاوف من ألا يقوض النظام الموضوع سبل عيش الفلسطينيين فحسب بل أن يعزز عملية الضم بفعل الأمر الواقع للأرض الواقعة في منطقة التماس. وعلى حد ما ذكرته رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، فإن مقدار الأرض المفصولة عن سائر أجزاء الضفة الغربية قد تزايد بنسبة ٣٠ في المائة في السنوات الأربع الأخيرة، في حين أن عدد التصاريح الممنوحة للمزارعين في هذه المنطقة قد انخفض في الوقت ذاته بنسبة ٨٧ في المائة. وفي الوقت الذي يتعين فيه على الفلسطينيين الخضوع لإجراءات بيروقراطية معقدة للحصول على تصاريح للوصول إلى أراضيهم بالذات، يمكن للمواطنين الإسرائيليين أن يعبروا بحرية إلى منطقة التماس (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١١).

٧٥. وأيدت محكمة العدل العليا في إسرائيل، في قرار صدر في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ بشأن الالتماسات التي أودعتها منظمات لحقوق الإنسان، هما رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل وجمعية هموكيد، نظام التصاريح الساري على منطقة التماس. وكانت المنظمات صاحبتا الالتماسات قد تمسكتا بأن النظام عبارة عن تمييز منظم ضد الفلسطينيين وبأنه انتهاك خطير لحريتهم في التنقل والوصول إلى الأرض وسبل العيش.

غزة: حقوق العمال تحت الحصار

٧٦. كان الجيش الإسرائيلي قد حذر سكان غزة في عام ٢٠٠٩ من عدم الاقتراب إلى مسافة تتجاوز ٣٠٠ متر من السياج الواقع على خط الهدنة لعام ١٩٤٩. بيد أن بحوث مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بينت أن الأشخاص الذين يدخلون منطقة تقترب من ١٥٠٠ متر من السياج، وهو ما يساوي ٣٥ في المائة من الأرض الزراعية في غزة، يتعرضون لإطلاق النار (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠ ج). كما يقوم الجيش الإسرائيلي على نحو منتظم في هذه المنطقة بجرف الأراضي وتدمير الممتلكات. وهذا ما يؤدي إلى خلق بيئة خطيرة للغاية بالنسبة للعمال الزراعيين ويخلف انعكاسات بعيدة المدى على سبل عيش آلاف الفلسطينيين في غزة. والوضع يؤثر أيضاً على العمال الفلسطينيين الذين يجمعون الركام من منازلهم ومنشآتهم المدمرة أثناء انسحاب إسرائيل من غزة في عام ٢٠٠٥ وعملية "الرصاص المصبوب" في عام ٢٠٠٩.

٧٧. وفي ظل الإغلاق، لا يزال يُمنع على العمال والطلاب الفلسطينيين الوصول إلى الضفة الغربية وإلى الخارج. أما الوضع الاقتصادي الأليم ونشوء اقتصاد الأنفاق كنتيجة للإغلاق والانقسام فيما بين الفلسطينيين، فهي كلها أمور تخلف انعكاسات على احترام حقوق العمال، بما في ذلك الحرية النقابية والمساواة بين الجنسين والقضاء على عمل الأطفال والحق في ظروف عمل آمنة وصحية. وتتطوي استراتيجيات البقاء على أنشطة محفوفة بالمخاطر إلى حد بالغ، من قبيل جمع الركام والعمل في الأنفاق. ويزيد المناخ الاجتماعي السائد وحكم الأمر الواقع من تقليص الحيز المتاح للمرأة في الحياة الاجتماعية والعامة، بما في ذلك في العمل. وبدعم دولي، تمكن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من إنشاء مكاتب جديدة ومركزاً للتدريب في أعقاب تدمير مقره أثناء عملية "الرصاص المصبوب"، والاستيلاء على بعض مبانيه من جانب السلطات الفعلية. ولقد أقتلت هذه السلطات في الأشهر الأخيرة عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني، بما فيها "منتدى شارك الشباني"، واستهدفت في أواسط آذار/ مارس ٢٠١١ المعارضين والطلاب والصحفيين الذين كانوا يطالبون بالوحدة الفلسطينية.

العمال الفلسطينيون في المستوطنات الإسرائيلية: معضلات كثيرة وفراغ في مجال الحماية

٧٨. ما فتئت المنشآت الخاصة والمؤسسات العامة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تعتمد على عمل العمال الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، وتستفيد منه. وعلى حد ما لاحظته البعثة فإنّ المواقف والمنظورات حول هذه المسألة متناقضة تماماً. والوضع الذي نشأ عن استمرار الاحتلال والمستوطنات يقوّض العدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان والحقوق الأساسية للعمال.

٧٩. والبناء والزراعة والتصنيع هي الأنشطة الرئيسية في المستوطنات الإسرائيلية التي تستخدم الفلسطينيين. وقد أنشأت إسرائيل ١٣ منطقة صناعية شرق الخط الأخضر، أكبرها منطقة ميشور أدوميم وباركان (بتسليم، ٢٠١٠ ب). وتعمل النساء الفلسطينيات في غالبيةهنّ في الزراعة ولكنهنّ يعلمن أيضاً كعاملات منزليات في الأسر في مستوطنات كبيرة من قبيل معالي أدوميم وأرييل، (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٠ أ).

٨٠. وفي ظل ظروف الاحتلال الراهنة وعدم كفاية التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لن يكون في الواقع أمام العديد من الرجال والنساء الفلسطينيين أي خيار غير السعي إلى العمل في المستوطنات الإسرائيلية، بصرف النظر عن المعضلات الأساسية التي ينطوي عليها ذلك. وفي حين يُحتمل أن تكون الأجور التي تدفعها المنشآت في المستوطنات أو أصحاب العمل في القطاع العام في أسفل درجات السلم من منظور الاقتصاد الإسرائيلي، فإنها على الرغم من ذلك أعلى من تلك المدفوعة في سوق العمل الفلسطيني.

٨١. وفي المناقشات التي أجراها ممثلو أصحاب العمل الإسرائيليين مع البعثة، كرّروا القول إن استخدام العمال الفلسطينيين يعود بالنفع على قدم المساواة على المنشآت الواقعة في المستوطنات وعلى العمال المعنيين. وذكروا أن العمال الفلسطينيين يعاملون بما يتفق مع معايير العمل الإسرائيلية، وإن كان من الواضح أن انخفاض تكلفة اليد العاملة الفلسطينية تشجعهم على استخدامها. وفي تقرير صدر مؤخراً بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية، قدم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم) معلومات مفصلة عن الفوائد والإعانات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية إلى الصناعة والزراعة في المستوطنات، بما في ذلك

المنح والتخفيضات الضريبية. ومنذ عهدٍ أقرب، سنّت الحكومة قانوناً لتعويض الشركات عن ضرائب الواردات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على المنتجات القادمة من المستوطنات (بتسليم، ٢٠١٠ب)٩.

٨٢. وترى السلطة الفلسطينية أنه ينبغي ألا يعمل الفلسطينيون في المستوطنات الإسرائيلية التي يعتبرها القانون الدولي غير مشروعة. ولهذا الغرض، يتواصل بذل الجهود لضمان إيجاد بدائل مستدامة يمكن تقديمها لهم. وقد واصلت السلطة الفلسطينية حملتها الرامية إلى مقاطعة المنتجات الواردة من المنشآت في المستوطنات، وذلك عن طريق حظر بيع تلك المنتجات في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٨٣. ولا يزال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ومنظمات غير حكومية من قبيل جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال وبتسليم، يذكر حالات انتهاكات لحقوق العمال في المستوطنات الإسرائيلية. وعلى الرغم من عدم وجود أي إحصاءات موحدة عن هذه الحالات، تفيد التقارير عن أن الممارسات التعسفية والاستغلالية في المستوطنات الإسرائيلية قد تكون حالات واسعة الانتشار وليس حالات معزولة. وذكر من بين هذه الانتهاكات دفع أجر أقل من الحد الأدنى للأجور، والدفع الجزئي للأجور ورفض منح الإعانات الاجتماعية وعدم إصدار كشوفات الأجور وحالات من عمل الأطفال (بتسليم، ٢٠١١ب؛ جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق الإنسان، ٢٠١٠ب؛ فاندن بوير، ٢٠١٠).

٨٤. وتطبق إسرائيل قوانينها ونظامها القانوني في حكم المستوطنات والمستوطنين، مما "يخلق بنية قانونية وإدارية تفضيلية" للإسرائيليين (الأمم المتحدة، ٢٠١١ج). وحتى عهدٍ قريب، كانت عقود العمل بين أصحاب العمل الإسرائيليين في المستوطنات والعمال الإسرائيليين خاضعة لقانون العمل الإسرائيلي، في حين كانت عقود العمل مع الفلسطينيين خاضعة للقانون الأردني. وفي عام ٢٠٠٧، أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية العليا قراراً يقضي بتطبيق قانون العمل الإسرائيلي حيثما لا يوجد اتفاق آخر بين صاحب العمل والعمال. واستمر العمال الفلسطينيون في رفع قضاياهم إلى المحاكم الإسرائيلية بالاستناد إلى هذه السابقة وبمساعدة المنظمات غير الحكومية المتخصصة.

٨٥. وعلى الرغم من القرار الصادر عن المحكمة العليا في عام ٢٠٠٧، لا يزال هناك شواغل رئيسية تتعلق بحماية العمال الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي حين أن من المهم أن يتمكن فرادى العمال من المطالبة بحقوقهم وإعاناتهم أمام المحكمة، ينبغي عدم الاستخفاف بما يشعر به العمال من مخاوف في إيداع شكاوى ضد أصحاب عملهم. وارتفاع مستوى اعتمادهم على أصحاب عملهم الذين يتحكمون بتراخيص العمل وتجديد التصاريح الأمنية كل ثلاثة أشهر، يجعل العامل في وضع أضعف أساساً في علاقة الاستخدام.

٨٦. وما لم تتخذ سلطة مختصة إجراءات للرصد والإنفاذ، فسيستعذر التصدي على نحو مرض للقضايا المتصلة بالأجور وظروف العمل. إلا أنّ الاحتلال قد أوجد فراغاً من حيث الحماية يدرکه أصحاب العمل تمام الإدراك. ويُمنع على السلطة الفلسطينية أن تتخذ أي إجراء في المنطقة جيم، في حين لا تقوم السلطات الإسرائيلية في المستوطنات بأي عمليات لتفتيش العمل.

الوصول إلى العدالة: شكاوى الفلسطينيين ضد أصحاب العمل الإسرائيليين

٨٧. يواجه العمال الفلسطينيون العاملون لدى أصحاب عمل إسرائيليين صعوبات عديدة في المطالبة بمستحققاتهم وإعاناتهم. وفي حين أن العديد من العمال غير مدركين لحقوقهم في العمل ولحقوقهم الاجتماعية في المقام الأول، فإنّ رفع دعوى قانونية أمام محاكم العمل الإسرائيلية أمرٌ غير قابل للتطبيق عموماً بالنسبة إليهم، ما لم تتوفر لهم سبل المساعدة والتمثيل القانونيين والفعالين. وغالباً ما يكون رفع القضايا أمراً معقداً لأن العمال لم يتلقوا كشف أجور أو أي وثائق أخرى يمكن أن يستخدموها كأدلة.

٨٨. ويواصل كل من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت بذل الجهود لمساعدة العمال الفلسطينيين على المطالبة بحقوقهم وإعاناتهم من أصحاب العمل الإسرائيليين في حالة عدم احترامها. ويمكن للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن يتلقى الشكاوى من العمال الفلسطينيين، ولا سيما من العمال الذين أنهى

٩ أصدرت محكمة العدل الأوروبية قراراً يقضي بأن المعاملة التفضيلية بموجب اتفاق الشراكة الأوروبي المتوسطي بين إسرائيل والجماعة الأوروبية، لا تنطبق على المنتجات المصنعة في المواقع التي أخضعت للحكم الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ (قضية C-386/08، الحكم الصادر في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠).

استخدامهم والذين لم يعد لهم سبيلٌ للوصول إلى إسرائيل. ومن ناحيةٍ أخرى، يمكن للهستدروت أن يساعد العمال الفلسطينيين في متابعة مطالبهم مع أصحاب العمل المعنيين، وفي رفع القضية أمام محكمة العمل إذا لم يتم التوصل إلى تسوية.

٨٩. ومنذ أيار/ مايو ٢٠١٠، تقدم منظمة العمل الدولية الدعم لإنشاء مركز قانوني للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من خلال مشروع يركز على بناء قدرة الإدارة القانونية في الاتحاد فيما يتعلق بقانوني العمل الفلسطيني والإسرائيلي. ولقد تمكن مركز المساعدة القانونية، من خلال أربعة منسقين قانونيين في شتى المواقع في الضفة الغربية وغزة، من إرساء وتجميع شكاوى العمال ضد أصحاب العمل الإسرائيليين، ويجري وضع اللمسات الأخيرة عليها لإحالتها إلى الهستدروت من أجل المتابعة. ومن المهم زيادة تعزيز قدرة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على مساعدة العمال الفلسطينيين في حالة وقوع نزاعات عمل مع أصحاب العمل الإسرائيليين، وينبغي مواصلة تعزيز هذه القدرة.

٩٠. وتتناول قضية ملحة بصورة خاصة الشكاوى العالقة للعمال الفلسطينيين في غزة ضد أصحاب العمل الإسرائيليين. وهذه شكاوى تتصل بالعمل في المستوطنات الإسرائيلية في غزة قبل إجلائها في عام ٢٠٠٥، كما تتصل بالشكاوى المرفوعة ضد أصحاب العمل في إسرائيل والعائدة إلى فترة ما قبل الحصار الذي فرض على غزة والذي أعاق بالفعل العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. فالحصار والقيود التشغيلية المفروضة على الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تحت حكم السلطات الفعلية في غزة والحاجة إلى مساعدة قانونية لرفع هذه الشكاوى أمام محكمة العمل الإسرائيلية، كلها أمورٌ أسهمت في خلق وضع قد لا يعود فيه الكثير من العمال قادرين على التماس الانتصاف، لأن القانون الإسرائيلي ينص على أنه يجب أن تودع مثل هذه الشكاوى ضمن فترة من سبع سنوات.

٤ - العدالة الاجتماعية والعمل اللائق: أسس بناء الدولة

٩١. يمثل شهر آب/ أغسطس ٢٠١١ تاريخ نهاية فترة السنتين، الذي حددته السلطة الفلسطينية في برنامج الحكومة الثالثة عشرة لعام ٢٠٠٩، من أجل إكمال استعدادها المؤسسي لإقامة دولة. كما أن المساواة والعدالة الاجتماعية المحددة بمثابة مبادئ توجيهية في البرنامج، أدرجت مؤخراً في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). ونوه المجتمع الدولي بالسلطة الفلسطينية لما أحرزته من تقدم في بناء هيكليات دولة فلسطينية مستقبلية (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١؛ البنك الدولي، ٢٠١١؛ صندوق النقد الدولي، ٢٠١١). وقد صرح مؤخراً روبرت سيربي، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، قائلاً: "أرى بوضوح أن المؤسسات القوية القائمة الآن تمثل أساساً لدولة صارت قيد النشوء" (مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ٢٠١١).

٩٢. وقد خلص تقرير الأمم المتحدة المقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، الذي انعقد في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١، إلى أن الوظائف الحكومية كافية لإدارة الدولة في المجالات الستة التالية التي تشارك الأمم المتحدة بقدر كبير في بلورتها، وهي: الإدارة وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ سبل العيش والقطاعات المنتجة؛ التعليم والثقافة؛ الصحة؛ الحماية الاجتماعية؛ البنية التحتية والمياه (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١). وفي سياق سبل العيش والقطاعات المنتجة، يشدد تقرير الأمم المتحدة على أهمية سياسات العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، ويشير بالخصوص إلى تعزيز العمل اللائق والحوار الاجتماعي (المرجع نفسه). ومن الواضح أن الاستعداد لإقامة دولة يجب ألا يقوم على قاعدة سياسية واقتصادية متينة فحسب، بل يجب أن يقوم أيضاً على أساس اجتماعي قوي.

٩٣. وفي إطار مناقشة الاستعداد المؤسسي، من الضروري التمييز بين الضفة الغربية وغزة. ففيما حققت السلطة الفلسطينية إنجازات مهمة في سبيل إنشاء المؤسسات من أجل دولة مستقبلية، هناك مع غياب السلطة الفلسطينية في غزة، "انقطاع بين أبناء غزة والعديد من مؤسسات السلطة الفلسطينية. ولا تزال حركة حماس تسيطر فعلياً على قطاع غزة وتستمر في رفض المبادئ الأساسية لعملية السلام" (المرجع نفسه). ومن شأن انقسام فلسطين أن يقوض بشدة استدامة دولة مستقبلية.

خطة التنمية الوطنية واستراتيجية التشغيل

٩٤. صدرت خطة التنمية الوطنية في نيسان/ أبريل ٢٠١١، مرگزة على عدد من المجالات التي تعد جزءاً لا يتجزأ من برنامج العمل اللائق. وتبرز هذه الخطة أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، بغية إنشاء اقتصاد قائم على المعارف (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وتضع خطة التنمية الوطنية أيضاً مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية، في مجالات من قبيل التعليم الأساسي والتعليم العالي والحماية الاجتماعية والتمكين والمساواة بين الجنسين والتشغيل.

٩٥. وينبغي النظر إلى خطة التنمية الوطنية بالاقتران باستراتيجية التشغيل الفلسطينية. وترمي هذه الاستراتيجية التي صدرت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، إلى الاستناد إلى استراتيجية قطاع العمل (شباط/ فبراير ٢٠١٠) التي جرى بحثها في تقرير بعثة العام الماضي (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠؛ مكتب العمل الدولي، ٢٠١٠). وتمثلت أولى أولويات استراتيجية قطاع العمل في توفير بيئة مؤاتية للعمل اللائق، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للتشغيل، وإنشاء وكالة عامة للتشغيل ودعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية ("الصندوق")، وتحديث نظام معلومات سوق العمل. وتضع استراتيجية التشغيل خطة عمل طموحة تتناول الشراكة الاجتماعية الوطنية، ومبادئ توجيهية من أجل مبادئ العمل اللائق ومن أجل السلامة والصحة المهنيين، والمشاوراة الثلاثية والتدريب المهني ووكالة تشغيل عامة وصندوقاً للتشغيل وتعاونيات ونظاماً لمعلومات سوق العمل وتشريعات العمل وتدابير لمعالجة بطالة الشباب ومشاركة النساء في سوق العمل (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠).

٩٦. وهناك إقرار أيضاً بالتحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجية التشغيل، بما فيها ما يلي: ارتفاع البطالة (لا سيما في صفوف الشباب)؛ وانخفاض المشاركة في سوق العمل (لا سيما مشاركة النساء)؛ غياب ملحوظ للضمان الاجتماعي؛ ارتفاع مستوى العمل في القطاع غير المنظم؛ ارتفاع نسبة الاعتماد على الجهات المانحة؛ تدني مستوى الشراكة الاجتماعية؛ التدريب التقني والمهني، ونظام معلومات لسوق العمل وخدمات تشغيل لا تزال في مرحلة التحضير (المرجع نفسه). وفيما تبدو هذه التحديات شاقّة، سيكون تحقيق أهداف استراتيجية

التشغيل أمراً أساسياً لضمان قيام الدولة المستقبلية على ركيزتين رئيسيتين ألا وهما: العدالة الاجتماعية والعمل اللائق.

تحسين الإطار التشريعي للعمل اللائق

٩٧. من المهم إرساء أساس تشريعي متين للعمل اللائق لضمان أن تكون الحقوق والمسؤوليات واضحة وأن تكون الإجراءات والحلول الممكن الوصول إليها متاحة. ويتوقع مراجعة التشريعات في استراتيجية التشغيل وفي خطة التنمية الوطنية. كما تنص خطة التنمية الوطنية على استعراض وتعديل شاملين لكافة التشريعات، لضمان تدوين حقوق مساواة المرأة في القانون.

٩٨. ويوفر قانون العمل لعام ٢٠٠٠ إطاراً لحماية حقوق العمال يمكن الاستناد إليه، بهدف التوصل إلى تجسيد أكمل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، كما يرد ذلك في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨، وفي إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨. ومراجعة قانون العمل بغية ضمان حقوق المرأة، هي خطوة مهمة في هذا الاتجاه، ويجري الاضطلاع بها بدعم من منظمة العمل الدولية في سياق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويانتظر قيام الدولة الفلسطينية المستقبلية، يجرى هذا الاستعراض في ضوء عدة أمور، منها الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، المعنية بالمساواة بين الجنسين والتي تشمل الاتفاقيات بشأن المساواة في الأجور بين النساء والرجال عن العمل ذي القيمة المتساوية، وعدم التمييز والتوفيق بين العمل والمسؤوليات العائلية وحماية الأمومة^{١٠}. كما سيتعين إيلاء الاعتبار لمسألة كيفية تعزيز وحماية حقوق العاملين في شرائح القوى العاملة التي تهيم عليها النساء والمستثناة من نطاق قانون العمل. وما من شك في أنّ مراجعة القانون ستكون أيضاً بنداً مهماً على جدول أعمال اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية واللجنة الوطنية لعمل المرأة، وترد مناقشة ذلك فيما يلي. ولضمان صياغة قانون العمل المنقح على ضوء الخبرة المكتسبة لجميع الذين تأثروا وسوف يتأثرون به، والتأكد من أنه سيحصل على دعم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ينبغي الاضطلاع بمشاورات واسعة النطاق، وقد بدأت منظمة العمل الدولية بتسهيل مثل هذه العملية.

٩٩. وهناك مبادرة تشريعية أخرى استرعى انتباه البعثة إليها، ألا وهي مشروع قانون النقابات العمالية. ويحدد تقرير السلطة الفلسطينية للعام الثاني لبرنامج الحكومة الثالثة عشرة، عملية وضع ونشر قانون بشأن تنظيم النشاط النقابي كنشاط ذي أولوية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠ ب). وأبلغت البعثة أنّ مشروع قانون النقابات العمالية قدم إلى مجلس الوزراء وأنّ لجنة التخطيط الوزاري تقوم الآن بالنظر فيه. كما أبلغ ممثلو اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية البعثة بأنّه جرى استعراض مشروع قانون غرفة التجارة لعام ٢٠٠٥، بغرض الاستعاضة عن النظام القانوني الحالي الذي ينظم غرف التجارة، أي القانون الأردني بالنسبة للضفة الغربية والقانون المصري بالنسبة لغزة.

١٠٠. والبعثة على ثقة بأنّ القوانين، عقب اعتمادها، ستكرّس مبادئ الحرية النقابية، ولاسيما تلك التي تنص على أنّ لكل العمال وأصحاب العمل، دون تمييز أياً كان، الحق في إنشاء منظمات أو الانضمام إلى منظمات يختارونها، من دون موافقة مسبقة؛ وينبغي أن تكون هذه المنظمات قادرة على العمل من دون أي تدخل؛ وينبغي حماية العمال من التمييز الممارس جراء الانتساب إلى نقابة أو الاضطلاع بأنشطة نقابية. وسيكون من الضروري هنا أيضاً، إجراء عملية تشاور واسعة قبل اعتماد المشروعين. وأعرب عن بعض الشواغل الجدية أمام البعثة فيما يتعلق بمضمون مشروع قانون النقابات العمالية وعملية التشاور.

الحاجة إلى إنعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية

١٠١. أنشئ الصندوق أساساً عام ٢٠٠٤. أُعتبر وضع استراتيجية التشغيل فرصة ممتازة لإنعاش الصندوق ولإستخدامه في المقام الأول من أجل الأولويات التشغيلية الواردة في الاستراتيجية. وتشمل هذه الأولويات: النهوض بنمو رأس المال الاجتماعي والبشري ودعم تطوير القطاع الخاص؛ استحداث فرص عمل تلبية احتياجات أكثر المجموعات استضعافاً في المجتمع؛ الارتقاء بمهارات القوى العاملة بهدف زيادة القدرة على التنافس (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠ أ). وتحدد خطة التنمية الوطنية بمثابة سياسة ذات أولوية خلال

^{١٠} اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)؛ اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛ اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)؛ اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣).

السنوات الثلاث القادمة، استهلال الصندوق بالشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وعملية حشد الأموال جارية وقد تم تلقي مساهمات يعتد بها؛ غير أنه تبرز الحاجة إلى المزيد من التمويل لتحقيق الأهداف الطموحة المنشودة. وحالما يصبح الصندوق عملياً بشكل كامل، من شأنه أن يكون بمثابة أداة فعالة للتصدي لمستويات الفقر والبطالة العالية. كما تقوم السلطة الفلسطينية بالنظر في استخدام الصندوق من أجل النهوض بفرص العمل بغية توفير عمل بديل لأولئك الذين يعملون حالياً في المستوطنات، بالرغم من أن المناقشات بشأن هذه المسألة لا تزال في مرحلة مبكرة.

النقاش بشأن حد أدنى للأجور

١٠٢. جاء إلى علم البعثة النقاش الحيوي الذي جرى مؤخراً بشأن الحاجة إلى حد أدنى للأجور. ويشير قانون العمل لعام ٢٠٠٠ إلى إنشاء "لجنة للأجور" تضم عدداً متساوياً من ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال، تشمل ولايتها إرساء حد أدنى للأجور (المادتان ٨٦ و٨٧). وبالرغم من إبلاغ البعثة بإنشاء لجنة للأجور، إلا أن هذه الأخيرة لم تعقد أي اجتماع لها حتى الآن. ويعتبر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الحد الأدنى للأجور من أهم المسائل، إذ أنها تتناول كرامة العمال، وهي ضرورية في قيام دولة فلسطينية. ويذكر الاتحاد أنه في وجه التكاليف المتزايدة، أصبحت الأجور الأساسية متدنية لدرجة أنها لا تستطيع الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسرة، وبإمكان أصحاب العمل أن يستغلوا العمال في غياب شرط الحد الأدنى القانوني للأجور (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١١). وتقر استراتيجية التشغيل بأهمية "الأجور وظروف العمل العادلة" في عملية بناء الدولة، في حين تسلّم كذلك بأنه يوجد الكثير من التحديات المطروحة أمام تحقيقها (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). وقد اطلعت البعثة على ما لنظام الأجور الحالي من أثر ضار بشكل خاص على النساء اللواتي يتلقين أجوراً متدنية للغاية، من خلال عملهن في روضات الأطفال ودور الحضانة. وتم التشديد على أهمية المشاورة الثلاثية بشأن مسائل الحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى إمكانية أن تقوم المساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية بتسهيل هذا الحوار.

التعليم والتدريب المهني

١٠٣. تركز خطة التنمية الوطنية واستراتيجية التشغيل تركيزاً خاصاً على أهمية تحسين التعليم على كافة المستويات والتدريب التقني والمهني، بغية تلبية احتياجات الدولة الجديدة. وعملاً بخطة التنمية الوطنية، تزمع السلطة الفلسطينية إطلاق برنامج للاستثمار العام بغية تحويل التدريب التقني والمهني بحيث يتمكن الشباب والبالغون من تطوير المهارات التي ستتيح فرص عمل جديدة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). كما تركز استراتيجية التشغيل على أهمية التعليم والتدريب، لاسيما بغية تعزيز قدرة سوق العمل وزيادة فعاليته "ليصل إلى مستوى يوازن بين نتائج التدريب والتعليم واحتياجات السوق الحقيقي" (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). ويخلص البنك الدولي إلى "أنّ الاختلال بين المهارات التي تقدمها مجموعة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل، بمن فيهم الكثيرون من حملة الشهادات الجامعية، وبين المهارات التي يتطلبها سوق العمل، يوحي بأنه بالرغم من الإصلاحات التي أدخلت على نظام التعليم، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به" (البنك الدولي، ٢٠١١).

١٠٤. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أقر وزير التربية والتعليم العالي ووزير العمل، استراتيجية التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، التي تراجع استراتيجية عام ١٩٩٩. ويرد الهدف العام للاستراتيجية على النحو التالي: "استحداث قوة عاملة في فلسطين، تتسم بالمعارف والكفاءة والحوافز وتنظيم المشاريع والقابلية على التكيف وتحلى بالسمة الخلاقة والابتكارية، وتساهم في خفض الفقر وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تسهيل التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين نحو الطلب ورفيعي الجودة، بما يساير جميع القطاعات الاقتصادية ويكون ملائماً على المستويات كافة ولجميع الناس" (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠ج). والاستراتيجية طموحة ولها انعكاسات مالية مهمة. كما يقر نص الاستراتيجية بأهمية إرساء أسلوب تمويل مستدام للنظام. وتشمل خطة النفقات الإنمائية الواردة في خطة التنمية الوطنية من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ مبلغ ١٢,٨ مليون دولار أمريكي من أجل التدخلات ذات الصلة بالتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. وتفيد الحكومة في خطة التنمية الوطنية أنه منذ عام ٢٠٠٨، تم بناء وتأثيث وتجهيز ١٣٤ مدرسة جديدة، كما جرى توسيع ٣١٢ مدرسة، وبُنيت مدرستان مهنيّتان وجرى توسيع مدرستين أخريين. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الحاجة إلى الوصول الحر إلى جميع الأراضي الواقعة ضمن حدود عام ١٩٦٧ للسماح بتخطيط قطاع التعليم تخطيطاً أفضل على الأمدين المتوسط والطويل (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). والاستثمار في

التعليم المدرسي وفي التدريب التقني والمهني أمرٌ أساسي لإتاحة مجموعة أوسع من فرص العمل اللائق أمام النساء والرجال.

إجراءات لتمكين النساء

١٠٥. يبقى معدل مشاركة النساء في القوى العاملة، بالرغم من بعض التحسينات، متدنياً بشدة على نحو ما ورد ذلك آنفاً، ويبلغ ١٥,٣ في المائة، في حين تبلغ البطالة نسبة ٢٣,٢ في المائة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١ج). وقد عدّدت التقارير السابقة العوائق العديدة أمام عمل المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي هذا الصدد لم يطرأ تغيير كبير على الوضع: وهي تتراوح ما بين عدم تناسق المهارات والتمييز المتعلق بالأجور والإعانات وبين الحواجز الثقافية. وتميل النساء إلى البقاء خارج القوى العاملة المنظمة، وهنّ يعانين من الفصل القائم بين الجنسين بشكل كبير حتى في الاقتصاد المنظم إذ تقتصر فرص عمل المرأة على مجموعة ضيقة من المجالات التي تتسم بأجور متدنية (البنك الدولي، ٢٠١٠). والوضع في غزة أكثر تردياً، إذ تجد النساء أنفسهنّ مرغبات على العودة إلى المنزل والاهتمام بالأسرة الموسّعة والعيش معاً في المساكن المحدودة المتاحة، ويعانين من زيادة العنف المنزلي (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ب). وفي ظلّ السلطات الفعلية، تجد النساء أنفسهنّ مقيدات بشدة من حيث سلوكهنّ وحرّكتهنّ والعمل الذي يسمح لهنّ بتأديته. ولا بد من إجراءات محددة إذا أُريد إدخال تحسينات ملحوظة على وضع المرأة في العمل، مع إيلاء اهتمام خاص بغية ضمان ألا تؤثر مثل هذه التدابير على تعزيز انقسامات العمل التقليدية بالنسبة للجنسين.

١٠٦. والإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في المجتمع على نحو كامل واردة في خطة التنمية الوطنية. وتقرّ هذه الخطة بالحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل أسرع، بما في ذلك في المناصب القيادية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١أ). وقد أرسيت أهداف متواضعة، من قبيل زيادة حصة النساء في القوى العاملة بحلول عام ٢٠١٣، من نسبة ١٥,٧ إلى ١٧,٥ في المائة، وحصتهنّ في المجالس الحكومية المحلية من ١٨ إلى ٢٤ في المائة، وزيادة مناصب كبار الموظفين في الخدمة المدنية التي تتبوّأها النساء من ٢ إلى ٤ في المائة (المرجع نفسه). وتنص استراتيجية التشغيل على التوجيه المهني وتحسين المهارات، لاسيما بالنسبة إلى النساء، لزيادة نسبة مشاركتهنّ. كما تشير الاستراتيجية إلى أهمية برامج رعاية الطفل ومعالجة العقبات الثقافية في تحسين مشاركة المرأة في القوى العاملة، بالرغم من أنها لا تنطوي على أية تدابير لهذا الغرض (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠أ).

١٠٧. وفي إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الوارد ذكره أعلاه، نفذت منظمة العمل الدولية سلسلة من المبادرات تركز على إدماج قضايا الجنسين وإدراج المؤشرات الخاصة بقضايا الجنسين في الإحصاءات الوطنية وإنشاء اللجنة الوطنية لتشغيل النساء. وتكمن مهمة هذه اللجنة في النهوض بالعدالة الاجتماعية من خلال تحقيق تقدم في اتجاه المساواة بين الجنسين في عالم العمل، وذلك بضمان استجابة التشريعات والسياسات والبرامج والإجراءات استجابة مناسبة لمختلف احتياجات النساء والرجال. إنها لجنة استشارية تضم ممثلين عن مجموعة من أصحاب المصلحة، بمن فيها منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ووزارة العمل ووزارات حكومية أخرى والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. وتضم اللجنة حالياً ٢٥ عضواً: ٢٣ امرأة ورجلان. ولا يزال العمل الأساسي لهذه اللجنة يلوح في الأفق، غير أنّ الإقرار الرسمي من وزارة العمل باختصاصات هذه اللجنة بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١١، يمثل خطوة مهمة في إضفاء السمة الشرعية على اللجنة وتزويدها بولاية المضي قدماً. ومن الممكن الآن أن تضطلع اللجنة الوطنية لتشغيل النساء بدور مهم في المناقشات المتعلقة بمشروع قانون النقابات العمالية ومشروع قانون غرفة التجارة، إلى جانب المسائل المرتبطة بالحد الأدنى للأجور. وستشمل خطواتها القادمة تحديد خطة عمل واستراتيجية، ويمكنها أن تكون محفزاً هاماً لوضع سياسة وطنية بشأن المساواة.

١٠٨. وفي حين أحرز بعض التقدم في اتجاه تمكين المرأة، لا تزال النتائج متواضعة في أحسن حالاتها ولا يزال يتعين تدليل عوائق جمة. وفي الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أثّرت بواعث القلق بشأن العنف والتحرش الجنسي اللذين تعاني منهما النساء الفلسطينيات وعدم تمتعهنّ بحرية التنقل، مما يؤثر تأثيراً ضاراً على حقوقهنّ في التعليم والعمل وغير ذلك من الأمور (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ٢٠١١). وتشير لجنة وضع المرأة، في قرار اعتمده مؤخراً، إلى الاحتلال الإسرائيلي على أنه يشكل "العقبة الرئيسية التي تحول بين النساء الفلسطينيات ومواصلة النهوض بهنّ واعتمادهن على النفس والمشاركة في تنمية مجتمعهن". وبنفس التعابير المستخدمة في القرار رقم ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، يؤكد قرار لجنة وضع المرأة "أهمية الجهود المبذولة من أجل تعزيز دورهن في صنع القرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها وضمان

مشاركتهن وانخراطهن على قدم المساواة مع الرجال في جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام والأمن وصونهما وتعزيزهما" (لجنة وضع المرأة، ٢٠١١). وفي غياب السلام والاستقرار، يكاد يتعذر تحقيق هدف التمكين الحقيقي للمرأة في المجتمع عموماً، وفي عالم العمل على وجه الخصوص.

الحوار الاجتماعي من أجل الإدارة السديدة

١٠٩. تصف استراتيجية التشغيل هيكل علاقات العمل بأنه "هش". كما تعترف بانخفاض مستوى مشاركة الشركاء الاجتماعيين في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وبانخفاض مستوى اتفاقات المفاوضة الجماعية، وبتغطية علاقات العمل الضعيفة. ومن المسلم به أنّ الشراكة الاجتماعية المعرّفة في استراتيجية التشغيل على أنها التعاون بين الحكومة ومنظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية، ضرورية لتنفيذ الاستراتيجية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠).

١١٠. وبغية تعزيز الشراكة الاجتماعية، تنص استراتيجية التشغيل على إنشاء مجلس اجتماعي - اقتصادي على المستوى الوطني (المرجع نفسه). غير أنه من غير الواضح ما هو الوضع الذي سيسبغ على المجلس ومتى سيتم إنشاؤه. وقد أحرز تقدم في إنعاش اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية بدعم من منظمة العمل الدولية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت اللجنة "إعلان تورينو"، الذي يحدد رؤيتها وخطة عملها وإطارها المؤسسي. وتضم اللجنة حالياً ١٨ عضواً: ١٧ رجلاً وامرأة واحدة. وكان الاجتماع الذي عقدته اللجنة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ هو الأول منذ أوائل عام ٢٠١٠. وخلال الاجتماع، اعتمدت خطة عمل تنص على سلسلة من ورش العمل والتدريب بشأن الحوار الاجتماعي. كما ستنظم وزارة العمل مؤتمراً وطنياً بشأن الحوار الاجتماعي في المستقبل القريب، نظراً لأهمية الحوار الاجتماعي كوسيلة تضمن التماسك الاجتماعي.

١١١. وفي حين تم الاعتراف بالحوار الاجتماعي كعنصر أساسي في استراتيجية التشغيل، وتطوير مؤسسات الحوار جارٍ على قدم وساق، تستمر النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل في عملها في غياب إطار تشريعي يحمي الحرية النقابية، كما ذكر أعلاه، مما قد يعيق العمل الفعال الذي تضطلع به مثل هذه المؤسسات. وسيكون من المهم أيضاً ضمان وجود روابط بين مختلف الهيئات الاستشارية. ودور اللجنة الوطنية لتشغيل النساء يتداخل بالضرورة مع دور اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية إلى حد ما، ومن غير الواضح مثلاً ما إذا كان المقصود من التوصيات الصادرة عنهما أن تقدم الإرشاد إلى المجلس الاجتماعي - الاقتصادي العام الأوسع نطاقاً. وسيكون من المهم ضمان عدم تهميش هاتين اللجنتين وقدرتهما على التأثير على الحوار السياسي الأوسع نطاقاً. لقد اتخذت خطوات أولى مهمة في إنشاء هيئات الحوار الاجتماعي، يمكن الاستناد إليها لضمان أنّ العمال وأصحاب العمل، نساءً ورجالاً، يتمتعون بحق إبداء الرأي في السياسات والمؤسسات والقوانين التي ستؤثر عليهم.

٥ - جمود الوضع في الجولان السوري المحتل

١١٢. ما برح الوضع في الجولان السوري المحتل دون حل، ويبدو أن عملية السلام قد تجاوزته، على الأقل في الوقت الراهن. وما فتئ النشاط الاستيطاني المتزايد يسيطر على المزيد من الأراضي الأكثر خصوبة والموارد الطبيعية. ويمثل المواطنون السوريون الآن قرابة نصف سكان المنطقة، حيث هناك زهاء ٢٠٠٠٠ من المواطنين السوريين ونحو ما يعادل هذا العدد من المستوطنين في ٣٢ مستوطنة (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٠).

١١٣. وما برحت ملكية الأراضي تُنزع من المواطنين السوريين، لأسباب عسكرية أو أمنية. ومساحة المستوطنات آخذة في الاتساع فيما يظل المواطنون السوريون محصورين بصورة رئيسية في خمس قرى. وقد جرى إبلاغ البعثة أن السلطات الإسرائيلية لا تمنح التراخيص لتوسيع القرى السورية. وإذا كانت الأوامر بالهدم لم تنفذ، فقد فرضت الغرامات على البناء دون تراخيص. إضافة إلى ذلك، حصلت حالات اعتقال "لمحاولة الاتصال مع الوطن الأم" (الجمهورية العربية السورية، ٢٠١١). واستمر الحفاظ على وقف إطلاق النار وظل الهدوء يسود المنطقة عموماً (مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ٢٠١٠).

١١٤. وكانت إسرائيل قد فرضت قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، سنة ١٩٨١. ولم يلق هذا الإجراء اعتراف الأمم المتحدة ولا الجمهورية العربية السورية. واتخذ مجلس الأمن قراراً يعتبر هذا الضم بفعل الأمر الواقع، إجراءً لاغياً وباطلاً (مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ١٩٨١). وقد ناشدت الجمعية العامة إسرائيل مراراً وتكراراً بإبطال قرارها (الأمم المتحدة، ٢٠١١ د) والانسحاب من الجولان السوري المحتل (الأمم المتحدة، ٢٠١١ هـ).

١١٥. أما تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (الأمم المتحدة، ٢٠١٠ ب)، فقد دعا على وجه الخصوص إلى تسهيل زيارات الأسر المشتتة الموجودة في الجمهورية العربية السورية وفي الجولان السوري المحتل، ريثما يتم التوصل إلى حل للنزاع، ونزع جميع الألغام الأرضية في الأرض المحتلة. وصرحت الحكومة السورية أنه لا يزال هناك كمية كبيرة جداً من الألغام الأرضية في المنطقة، وأنه ليست هناك خرائط دقيقة تبين مواقعها. وقد بلغ عدد الإصابات حتى اليوم ٥٣٢ إصابة، كانت ٢٠٢ من بينها مميتة.

١١٦. وتظل فرص العمل ضئيلة، لاسيما بالنسبة إلى خريجي الجامعات وغيرهم من الشباب الذين يبحثون عن وظائف مهنية. فمن الناحية العملية، يحرمون من عمل ملائم يتماشى مع مؤهلاتهم الدراسية والمهنية. ولم تُشيد أية مستشفيات أو مراكز للرعاية الصحية لخدمة سكان القرى العربية في الجولان السوري المحتل. وتبقى الزراعة مورد الدخل الرئيسي بالنسبة لأغلبية الأسر، وما يقدر بنسبة ٩٦ في المائة من الجولان السوري المحتل هو عبارة عن أراض زراعية. ولكن ارتفاع الضرائب المفروضة على المنتجات الزراعية، يخفض الإيرادات التي يحصلها المنتجون، لاسيما التفاح الذي يعتبر محصولهم الأساسي.

١١٧. وتباع في الجمهورية العربية السورية حصة كبيرة من التفاح الذي ينتجه المزارعون السوريون في الجولان السوري المحتل. وقد تحسنت كميات التفاح المجني والأسعار المحصلة مقابل بيعه في تلك السوق، فاكتمت المزارعون بالتالي ربحاً يمكنهم من العمل. ومن أصل قرابة ٤٠٠٠٠ طن من التفاح أنتج في الموسم الأخير، جرى نقل ١٢٠٠٠ طن إلى دمشق. وتدفع الحكومة السورية للمزارعين ٥٠ ليرة سورية (أي ما يعادل نحو ١,٠٥ دولار أمريكي) مقابل كل كيلوغرام من التفاح كبير الحجم، و٤٠ ليرة سورية (أي ما يعادل ٠,٨٥ دولار أمريكي) مقابل كل كيلوغرام من التفاح الأصغر حجماً. وهذا الترتيب الذي يعد بالأساس دعماً تقدمه الجمهورية العربية السورية، نافذ منذ سنة ٢٠٠٥، وتفوق قيمته حالياً بنسبة ٦٠ في المائة ما كانت تبلغه في الأعوام السابقة، نظراً إلى الارتفاع المسجل في كمية التفاح الذي يجري نقله. غير أن مقدار المياه المخصصة لمزارعي التفاح (من ٢٠٠ متر مكعب إلى ٢٥٠ متراً مكعباً لكل دونم^١) يقل بكثير عن مقدار المياه المخصصة للمستوطنين (٧٥٠ متراً مكعباً لكل دونم) ويفوقها كلفة على نحو كبير، مما يحد من الإنتاج والبيع. ولا يُسمح للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل أن يستغلوا مياه البحيرات المتوفرة أو أن يقوموا بحفر آبار إرتوازية أو ببناء خزانات لتجميع مياه الأمطار والتلوج. إضافة إلى ذلك، قد يخضعون، كما كان الحال في الموسم الأخير، إلى تقنين المياه مما يؤدي إلى إيقاف تزويدهم بالمياه قبل الأوان ويمنعهم من استخدام مجمل كمية المياه المخصصة لهم. ولا يطبق تقنين المياه هذا على المستوطنين.

^{١١} كل دونم يساوي ٠,١ هكتار.

١١٨. ويمنح المرسوم التشريعي رقم ١٧، المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، الصادر عن الحكومة السورية، تعويضات لجميع مواطنيها في الجولان السوري المحتل، الذين فقدوا وظائفهم أو مصادر رزقهم في الجولان السوري المحتل بسبب مواقفهم المعبرة عن تمسكهم بهويتهم الوطنية السورية وانتمائهم الوطني. وجرى إبلاغ البعثة خلال زيارتها إلى الجولان السوري المحتل أن قائمة تضم ١٣٠٠ اسم قد قُدمت إلى لجنة تعنى بالمسألة في دمشق. وفي السابق لم يطبق مثل هذا الإجراء إلا على المدرسين الذين تعرضوا بصورة خاصة لضغط مارسه إسرائيل حيالهم للتخلي عن جنسيتهم السورية.

١١٩. وبعد إنهاء الدراسة الثانوية، يقبل عدد من الطلاب في جامعة دمشق. وفي غياب أرقام دقيقة، يعود "جميعهم تقريباً" إلى المنطقة رغم قلة الوظائف المتاحة. وتعدّ الأفاق فيها بالنسبة إلى خريجي الجامعات على وجه الخصوص محدودة للغاية. ويمثل العمل في إسرائيل إحدى الإمكانيات. ولكن إسرائيل لا تعترف بالشهادات الجامعية التي تمنحها جامعة دمشق بل تطلب من حاملها اجتياز امتحان للحصول على معادلة دراسية في إسرائيل. وقد ارتفع عدد النساء اللواتي أكملن دراستهن الجامعية في دمشق، ولكن تجدر الملاحظة أنهن بعد عودتهن إلى الجولان السوري المحتل لا يخترن العمل في أي مكان آخر، رغبة منهن في الحفاظ على هويتهم السورية.

١٢٠. أما العمال السوريون الذين يوظفون للعمل لدى أصحاب عمل إسرائيليين فغالباً ما يؤدون عملاً شاقاً ومحفوفاً بالمخاطر وغير معلن عنه، يتقاضون لقاءه أجوراً متدنية ويدومون فيه لساعات طويلة من العمل. ولا يستفيد العديد منهم من ترتيبات الضمان الاجتماعي. وهم لا يقبلون بالمواطنة الإسرائيلية، ولا يرغبون في الانتساب إلى الهستدروت؛ ولا يسعهم تشكيل نقابات خاصة بهم. وتمارس الضغوط خصوصاً على الشباب لدفعهم إلى مغادرة المنطقة، مما يؤثر في توازن المنطقة الديمغرافي الهش أصلاً.

١٢١. وما فتئت حكومة الجمهورية العربية السورية تطلب الحصول على التعاون التقني دعماً للعمال السوريين في الجولان السوري المحتل.

ملاحظات ختامية

١٢٢. يسعى العمال في الأراضي العربية المحتلة إلى كسب معيشتهم وتحقيق طموحاتهم تحت وطأة قيود صارمة يفرضها الاحتلال والانفصال. وفي الضفة الغربية وغزة، خرج الشباب إلى الشوارع يدعون إلى الوحدة وإلى إنهاء الاحتلال. ويجب أن تلقى أصواتهم أذاناً صاغية.

١٢٣. وللانفصال عدة أوجه. ومن بينها الانفصال نتيجة إغلاق غزة وآثار الجدار الفاصل وفصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية وشتى تدابير الفصل السارية في مناطق الضفة الغربية؛ وفصل المواطنين السوريين القاطنين في الجولان السوري المحتل عن وطنهم. وفي جميع هذه السياقات، يعاني العمال من أشكال مختلفة من الانفصال عن العمل اللائق والدخل. وهذه القيود هي من صنع البشر، وللبشر القدرة على إبطالها.

١٢٤. وتعي البعثة عند إبدائها بعض الملاحظات الختامية وتقديمها بضع توصيات، أن تلك الملاحظات والتوصيات تتصدى لأنواع مختلفة من الأوضاع. وينبغي أن تُفهم في سياق الحاجة الأكثر أهمية إلى وضع حد للاحتلال والحاجة إلى إقامة دولة فلسطينية مستدامة. ويمكن اعتماد تدابير فورية، ولو كانت جزئية، للتخفيف من محنة العمال وأصحاب المشاريع تحت وطأة الاحتلال. ولا تمثل تلك التدابير الحل لرفع القيود التي يفرضها الاحتلال، بل إنها ترمي إلى منح قدر من العدالة إلى أولئك العمال الذين وقعوا في براثن الاحتلال وعانوا من الاستغلال الذي يبيحه. وسيلزم أن ترافق تدابير أخرى عملية إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات بعد اجتماعي متين. ولا يعني عدم كون الدولة بعد كياناً معترفاً به عالمياً أنه لا ينبغي اتخاذ هذه التدابير الآن، كجزء لا يتجزأ من عملية إقامة الدولة، واستناداً إلى ما حققته السلطة الفلسطينية حتى الآن من إنجازات يعتد بها.

١٢٥. وتزايد حركة تنقل الأشخاص في الضفة الغربية أمر مرحّب به، ولكن يجب الاستمرار في الاتجاه نحو تخفيف القيود المفروضة على التنقل، وتمديده ليشمل القدس الشرقية وغزة. ويجب بالأخص أن يُرفع الحصار عن غزة لأسباب اقتصادية وإنسانية على حد سواء؛ ويجب أن يُلصق الاعتماد على المساعدة الخارجية؛ ويجب أن تُشجّع المنشآت المشروعة والعمل المشروع. ويجب ألا تبقى غزة منطقة مغلقة تعتمد على المساعدة وتستمد نموها من الأنشطة غير المنظمة وغير المشروعة.

١٢٦. وتعد زيادة التجارة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة ومع العالم الخارجي أمراً أساسياً من أجل تحقيق اقتصاد فلسطيني نشط ومستدام. ففي ظل ظروف من السلام والتعايش، سيتمكن كل بلد من بلدان المنطقة برمتها من تقاسم ثمار الازدهار الاقتصادي.

١٢٧. ويجب أن ينمو القطاع الخاص الفلسطيني المشروع بغية استحداث المزيد من فرص العمل للفلسطينيين، نساءً ورجالاً. ويعتبر الوصول إلى الأرض وإلى الموارد الطبيعية، بما فيها المياه، أمراً أساسياً من أجل إرساء الأساس الاقتصادي للدولة الجديدة.

١٢٨. ويجب الوصول بإمكانات الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية إلى أقصى حد بغية التخفيف من حدة الفقر بفعالية، وقصد توفير الحماية للعاطلين عن العمل، وإيجاد بدائل مستدامة للعمال الفلسطينيين الذين يعتمدون في الوقت الراهن على العمل في المستوطنات لكسب دخلهم.

١٢٩. ومن الضروري دراسة مسألة الحد الأدنى للأجور من خلال فحص جدّي لنظام الأجور، الذي ينبغي كذلك أن يعالج مشكلة الأجور المتدنية للغاية، التي تُدفع للنساء. ويعد إجراء مشاورات ثلاثية تضم منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال أمراً ضرورياً في هذا السياق. ويمكن استخدام المساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية في هذه العملية.

١٣٠. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة لتسوية شكاوى العمال الفلسطينيين ضد أصحاب العمل الإسرائيليين. ويمكن التخفيف من العقوبات التي تواجه هؤلاء العمال في سعيهم إلى إيجاد تسوية، باللجوء إلى القضاء أو دون اللجوء إليه، عن طريق التعاون بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهيستدروت. وينبغي الاستناد بقدر أكبر إلى خبرة مركز المشورة القانونية التابع للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الذي ما فتئت منظمة العمل الدولية تدعمه.

١٣١. ولا بد لقوانين ولوائح العمل وفرص العمل في الدولة الفلسطينية المستقبلية، من أن تقوم على قاعدة مترسخة بثبات في معايير العمل الدولية لضمان أنها تدعم العمل اللائق. ومن الضروري على وجه الخصوص أن تتماشى القوانين المقبلة بشأن نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل مع مبادئ الحرية النقابية والحق في المفاوضات الجماعية إلى جانب مبادئ وحقوق أساسية أخرى في العمل. وتستدعي الإصلاحات التشريعية القيام بمشاورات واسعة النطاق، وخدمات منظمة العمل الدولية متاحة لهذا الغرض.

١٣٢. ويحتاج الاقتصاد والمجتمع إلى الاستفادة من إمكانيات المرأة، من أجل تنميتها. ويجب تحسين مشاركة النساء في القوى العاملة الفلسطينية بطرق لا تجسد أو تعزز الأنماط التقليدية أو القوالب النمطية الجنسانية. وقد يكون الدور الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، دوراً محورياً في هذا الصدد، وينبغي منحها ما يلزم من موارد وتدريب وولاية لكي تستطيع أن تمضي قدماً بجدول أعمال جريء. ويمكن للهيئة الاستشارية الثلاثية الوطنية أيضاً أن تؤدي دوراً في هذا السياق، لأنه ينبغي أن تُعَمَّ مراعاة قضايا الجنسين في جميع السياسات والمؤسسات.

١٣٣. وثمة حاجة إلى ترتيبات مؤسسية متينة من أجل الحوار الاجتماعي، ويجب أن تساهم باستمرار في الحوار السياسي الأوسع نطاقاً. وينبغي ألا يكون البعد الاجتماعي مسألة لا تخطر على البال إلا في نهاية المطاف وألا يُعدَّ اعتباراً ثانوياً. بل يجب أن يتصدر البرنامج الإنمائي الاستراتيجي، إلى جانب الأولويات الاقتصادية والسياسية الأساسية.

١٣٤. ويجب توسيع نطاق عملية السلام بفعالية بغية تسوية وضع الجولان السوري المحتل بما يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين السوريين.

- Al-Haq. 2010. *The Jerusalem trap: The looming threat posed by Israel's annexationist policies in occupied East Jerusalem*.
- Association for Civil Rights in Israel (ACRI). 2011. *High Court endorsed systematic discrimination*, Apr.
- British Broadcasting Corporation (BBC). 2011. *Israel approves 942 Jewish homes in Gilo settlement*, 5 Apr.
- بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، ٢٠١٠. أ. *أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة*، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.
- ٢٠١٠. ب. *جميع الوسائل مشروعة: سياسة الاستيطان في الضفة الغربية*، تموز/يوليه.
- ٢٠١١. أ. *الإدارة المدنية تهدم قرية خربة طانا في غور الأردن*. آذار/مارس.
- 2011b. *Dispossession and exploitation - Israel's policy in the Jordan Valley and northern Dead Sea*, 12 May.
- Central Bureau of Statistics (CBS) (Israel). 2010. *Statistical Abstract of Israel 2010*.
- منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، إسرائيل، ٢٠١١.
- The implementation of the civil policy in Judea and Samaria and toward the Gaza Strip, the year 2010*.
- Defence for Children International (DCI). 2010. *Under attack: Settler violence against Palestinian children in the Occupied Palestinian Territory*. July.
- European Commission. 2011. *European Union opens up its market to Palestinian exports*, press release, 13 Apr.
- مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد)، ٢٠١١.
- Center for the Defence of the Individual and the Association for Civil Rights in Israel lodge a petition to the HCJ*. Apr.
- Human Rights Watch. 2010. *Separate and unequal: Israel's discriminatory treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories*.
- محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤. "الأثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/يوليه.
- مكتب العمل الدولي، ٢٠١٠. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٩، جنيف.
- International Monetary Fund (IMF). 2011. *Macroeconomic and fiscal framework for the West Bank and Gaza: Seventh review of progress*, Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, 13 Apr.
- Israel Defense Forces (IDF). 2011. *New investigation policy regarding Palestinian casualties from IDF fire*. 6 Apr.

- Kav LaOved. 2010a. *Hostages - Palestinian women working in the settlements*, Sep.
- . 2010b. *Working for survival: Labor conditions of Palestinians working in settlements*, Dec.
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٠. النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد، لجنة حقوق الإنسان، الدورة ٩٩، نسخة أولية غير منقحة، الوثيقة CCPR/C/ISR/CO/3، تموز/ يوليه.
- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١. *Palestinian State-building: A decisive period*, Ad Hoc Liaison Committee Meeting, Brussels, 13 Apr.
- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١١. تقرير الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، المقدم إلى البعثة.
- مركز التجارة الفلسطينية (بالتريد)، ٢٠١٠. *West Bank Annual Monitoring Report, Oct. 2009–Sep. 2010. Oct.*
- . 2010b. *Gaza Strip Crossings Bi-Monthly Monitoring Report, December 2009-January 2010.*
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠. مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطينية، بيان صحفي، كانون الثاني/ يناير.
- . ٢٠١١. أ. تقديرات أولية للحسابات القومية الفصلية (الربع الرابع ٢٠١٠)، بيان صحفي، آذار/ مارس.
- . ٢٠١١. ب. قاعدة بيانات الحسابات القومية.
- . ٢٠١١. ج. مسح القوى العاملة، تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر، دورة ٢٠١٠ (الربع الرابع/ ٢٠١٠)، بيان صحفي، شباط/ فبراير.
- . ٢٠١١. د. الفقر في الأرض الفلسطينية، ٢٠٠٩-٢٠١٠، بيان صحفي، نيسان/ أبريل.
- . ٢٠١١. هـ. مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطينية لعام ٢٠١٠، بيان صحفي، كانون الثاني/ يناير.
- . قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.
- Palestinian Federation of Industries (PFI). 2011. *Towards advanced and competitive industry*, unpublished.
- السلطة الوطنية الفلسطينية. ٢٠٠٩. برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة: "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، آب/ أغسطس.
- . ٢٠١٠. أ. استراتيجية التشغيل الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر.
- . ٢٠١٠. ب. موعد مع الحرية: الإجراءات وأولويات العمل في العام الثاني من برنامج الحكومة الثالثة عشرة: "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، آب/ أغسطس.
- . ٢٠١٠. ج. الاستراتيجية المنقحة للتعليم والتدريب المهني والتقني، تشرين الثاني/ نوفمبر.
- . ٢٠١١. أ. خطة التنمية الوطنية، ٢٠١١-٢٠١٣: إقامة الدولة، بناء مستقبلنا، نيسان/ أبريل.
- . ٢٠١١. ب. التقرير السنوي بشأن ظروف العمال في الأراضي العربية المحتلة في ٢٠١٠، المقدم إلى بعثة مكتب العمل الدولي، آذار/ مارس.
- Peace Now, 2011. "New CBS data: Construction in settlements multiplied by four in two months after moratorium", in *Peace Now*, 4 Mar.
- الجمهورية العربية السورية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. ٢٠١١. التقرير السنوي: أوضاع العمال وأصحاب العمل والمواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، ٢٠١٠-٢٠١١، نيسان/ أبريل.

- الأمم المتحدة. ٢٠١٠ أ. تقرير المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، الوثيقة A/65/331، آب/أغسطس.
- ٢٠١٠ ب. تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، الوثيقة A/65/327، آب/أغسطس.
- ٢٠١١ أ. بيان اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، الوثيقة SG/2168، ٧ شباط/فبراير.
- ٢٠١١ ب. القرار ١٠٤/٦٥ - المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، قرار اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، الوثيقة A/RES/65/104، ٢٠ كانون الثاني/يناير.
- ٢٠١١ ج. تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ريتشارد فولك، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة، الوثيقة A/HRC/16/72، ١٠ كانون الثاني/يناير.
- ٢٠١١ د. القرار ١٠٦/٦٥ - الجولان السوري المحتل، قرار اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، الوثيقة A/RES/65/106، ٢٠ كانون الثاني/يناير.
- ٢٠١١ هـ. القرار ١٨/٦٥ - الجولان السوري، قرار اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، الوثيقة A/RES/65/18، ٢٥ كانون الثاني/يناير.
- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١١. الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الوثيقة CEDAW/C/ISR/CO/5، شباط/فبراير.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، لجنة وضع المرأة، ٢٠١١. حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، الوثيقة E/CN.6/2011/L.2، آذار/مارس.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٩. أزمة التخطيط في القدس الشرقية: تقرير حول ظاهرة البناء "غير المرخص"، تقرير خاص، نيسان/أبريل.
- ٢٠١٠ أ. إغلاق الضفة الغربية: القدس (خريطة). تموز/يوليه.
- ٢٠١٠ ب. تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، تقرير خاص، حزيران/يونيه.
- ٢٠١٠ ج. بين الجدار والسندان: الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة، تقرير خاص، آب/أغسطس.
- ٢٠١٠ د. مراقب الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر.
- 2011a. *The Monthly Humanitarian Monitor*, Mar.
- 2011b. *Easing the blockade: Assessing the humanitarian impact on the population of the Gaza Strip*, Special Focus, Mar.
- 2011c. Gaza Crossings Database, available at: www.ochaopt.org/GazaCrossings.aspx.
- ٢٠١٠ د. القدس الشرقية - الأوضاع الإنسانية في القدس الشرقية: مخاوف رئيسية، تقرير خاص، آذار/مارس.
- 2011e. *Khirbet Tana: Large-scale demolitions for the third time in just over a year*, Feb.
- 2011f. *West Bank including East Jerusalem: Humanitarian overview*, presentation, Jan.
- 2011g. *The Monthly Humanitarian Monitor*, Feb.
- ٢٠١١ (ح). التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين، آذار/مارس.

مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ١٩٨١. القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتمده مجلس الأمن في دورته ٢٣١٩، الوثيقة S/RES/497، ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

— ٢٠١٠. تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

— ٢٠١١. كلمة السيد روبرت سييري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، الجلسة ٦٤٨٨، السنة السادسة والستون، الوثيقة S/PV.6488، ٢٤ شباط/فبراير.

Vanden Boer, D. 2010. "Child labour in Jordan Valley settlements", in *Palestine Monitor*, 30 Oct.

World Bank. 2010. *Checkpoints and barriers: Searching for livelihoods in the West Bank and Gaza – Gender dimensions of economic collapse*, Feb.

— 2011. *Building the Palestinian State: Sustaining growth, institutions, and service delivery*, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 13 Apr.

Yesh Din. 2011. *Law Enforcement upon Israeli civilians in the West Bank*, Feb.

مرفق

قائمة محاوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

السلطة الوطنية الفلسطينية

مكتب رئيس الوزراء

السيد سلام فياض، رئيس الوزراء

ديوان الرئاسة

السيد أحمد الرويضي، رئيس وحدة القدس

وزارة العمل

السيد أحمد مجدلاني، وزير العمل

السيد حسن الخطيب، وكيل وزارة العمل

السيد صلاح الزرو، الوكيل المساعد لشؤون التعاون الدولي

السيد آصف سعيد أسعد، مدير عام التشغيل

السيد هاني الشنطي، مدير مكتب الوزير

وزارة الاقتصاد الوطني

السيد حسن أبو لبة، وزير الاقتصاد الوطني

السيد زياد كرابلة، مدير عام السياسات والدراسات والإحصاء

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

السيد علي جرباوي، وزير التخطيط والتنمية الإدارية

السيد بشار جمعة، مدير خطة الإصلاح والتنمية

السيد أحمد شويكة، قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة لتخطيط القطاع الاقتصادي

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض، رئيسة الجهاز

السيد يوسف فلاح، المدير العام للإحصاءات السكانية والاجتماعية

السيدة أمينة خصيب، مديرة الحسابات القومية

السيدة سهى كنعان، مديرة الإحصاءات العمالية

منظمة التحرير الفلسطينية

السيد نبيل شعث، المفوض، مفوضية العلاقات الدولية لحركة فتح، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد حسام س. زملط، نائب المفوض التنفيذي، مفوضية العلاقات الدولية لحركة فتح

سلطة النقد الفلسطينية

السيد جهاد الوزير، المحافظ

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات أخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيد سهيل صليبا خضر، عضو السكرتاريا الوطنية

السيد حسين الفقهاء، عضو السكرتاريا الوطنية

السيدة نداء أبو زنط، منسقة دائرة شؤون المرأة

السيدة غادة أبو غليون، منسقة المشروع الكندي لتقوية الشباب

السيد ناصر يونس، مدير اتحاد المواصلات

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد عايش عبيد، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة النجارة والبناء

السيد طارق الهندي، سكرتير الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، رئيس نقابة عمال الزراعة

السيد محمد أبو عجينة، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة النقل العام

السيد سمير الأشقر، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة البلديات

السيد سلامة أبو زعيتر، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية

السيد الياس الجلدة، رئيس دائرة التنظيم النقابي بالاتحاد

السيد عبد الحليم أبو زعيتر، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة العاملين في البنوك

السيد زكي خليل، رئيس نقابة الغزل والنسيج

السيد بكر الجمل، عضو اللجنة التنفيذية، النقابة العامة للخدمات التعليمية

السيد عبد الرؤوف مهدي، أمين العلاقات الدولية، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيدة ابتسام دياب، نقابة النقل العام

السيد سعيد الاسطل، نقابة الزراعة، رئيس الدائرة الثقافية

السيد سمير بكر، نقابة الصيد

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد جمال جوابره، المدير العام

السيد نزيه مرداوي، مدير دائرة المعلومات

السيد علي مهنا، مدير دائرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتخطيط

السيد أكرم حجازي، مسؤول المنح

السيد منجي نزال، مسؤول الدائرة الاقتصادية

غرفة تجارة وصناعة وزراعة جنوب الخليل

السيد جلال مخارزة، رئيس الغرفة

غرفة تجارة وصناعة نابلس

السيد حسام حجاوي، أمين السر

غرفة تجارة سلفيت

السيد فؤاد عواد، رئيس مجلس الإدارة والأمين العام لمجلس الإدارة

غرفة تجارة غزة

السيد فايز ابو عكر، أمين الصندوق، رئيس اللجنة الاقتصادية، عضو في مجلس الإدارة

السيد بدر صبرة، عضو

السيد تيسير ابو عيدة، عضو

السيد بسام مرتجى، المدير الإداري

السيد ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة

السيد محمد ابو حصيرة، جمعية المطاعم والفنادق

السيد سامي النفار، رئيس اتحاد البلاستيك

السيد محمد المنسي، رئيس اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية

السيد جمال مي، جمعية غزة التعاونية الزراعية

الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية

السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

جمعية الحق، رام الله

السيد شعوان جبارين، المدير العام

السيد وسام أحمد، مسؤول برامج

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيد ممدوح العكر، المفوض العام

السيدة رندة سنيورة، المديرية التنفيذية

مؤسسة ياسر عرفات

السيد ناصر القدوة، الرئيس

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة زهيرة كمال، اليونسكو

السيدة إيمان عساف، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيد أيمن عبد المجيد، باحث ومنسق، جامعة بيرزيت

السيدة ساما عويضة، مديرة مركز الدراسات النسوية

السيدة ريم عبوشي، المديرية التنفيذية للجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، أصالة

السيدة سلمى سليمان، مديرة تنمية الموارد والعلاقات العامة، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، أصالة

السيدة كارين ميتس أبو حميد، منسقة العلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين

السيدة أمينة أ. ج. مفارجة، دائرة شؤون المرأة، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيدة عبير ابو غيث، منتدى سيدات الأعمال

السيدة إيمان حساسنة، منتدى سيدات الأعمال

السيدة اصلاح جاد، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت

السيدة حنان جيوسي، مستشارة شؤون الجنسين، منظمة العمل الدولية

المؤسسات الإسرائيلية

حكومة إسرائيل

وزارة الصناعة والتجارة والعمل

السيد أفنر أمراني، كبير منسقي الأبحاث، قسم علاقات العمل

السيد شلومو يتسحاكي، كبير مسؤولي علاقات العمل

وزارة الشؤون الخارجية

السيد تيبور شاليف شلوسر، مدير دائرة المنظمات الدولية

السيد ديفيد جودستون، دائرة المنظمات الدولية

السيدة مارينا روسنبرغ، دائرة المنظمات الدولية

تنسيق الأنشطة الحكومية في الأراضي

اللواء ايتان دنجوت، منسق أنشطة الحكومة

الكولونيل اليكس روزينشفيغ، رئيس دائرة التنسيق المدني

السيد يوري مامان، رئيس الفرع الاقتصادي

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات أخرى

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد دان كاتاريافاس، مدير التجارة الخارجية والعلاقات الدولية

السيدة دفنا أفيرام - نيتزان، مديرة دائرة الأبحاث الاقتصادية

السيد ناتانائيل هايمان، مدير دائرة القوانين الدولية

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيدة افيتال شابيرا - شابيرو، مديرة، الإدارة الدولية

السيد اسحاق مويال، رئيس، الاتحاد العام لعمال البناء والنجارة

السيد افي نيسينكورن، رئيس دائرة شؤون النقابات

السيدة ايناف كابلا، المديرة العامة لدائرة شؤون النقابات

السيد جيلعاد هاروش، اقتصادي، دائرة شؤون النقابات

السيد يوسف قرآ، ممثل الهستدروت لدى منظمة العمل الدولية، عضو المكتب التنفيذي

السيد ألون ليفين، المستشار القانوني

المعهد الدولي للقيادة - الهستدروت

السيد رامي بوهنا، المدير العام

السيد ميشيل فروليتش، نائب المدير العام ومدير المشروع

السيدة انات هارليف، المديرة الأكاديمية

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد رامش راجاسنغهام، مدير المكتب

السيد يحسكيل لين، مدير قسم البحث والتحليل

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
(الأونروا)

السيدة مارغو إليس، نائب المفوض العام

السيد كرستر نوردال، القائم بأعمال مدير عمليات الأونروا في قطاع غزة

السيد ايدان اوليري، نائب مدير عمليات الأونروا في قطاع غزة

السيد جافن روي، المساعد الخاص لنائب المفوض العام

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

السيدة ياسمين شريف، نائب الممثل الخاص للمدير

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الأرض
الفلسطينية المحتلة

السيد سول تاكاهاشي، نائب رئيس المكتب

البنك الدولي، بعثة البنك في الضفة الغربية وقطاع غزة

السيدة دينا ابو غيدا، مديرة البرامج، نائبة المدير

صندوق النقد الدولي

السيد اودو كوك، ممثل مقيم، الضفة الغربية وغزة

اجتماعات أخرى

مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة

السيدة تانيا هاري، مديرة العلاقات الخارجية

بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

السيد ايال هاروفيني، كبير الباحثين

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمل

السيد عبد داري، منسق ميداني

السيدة تغريد شبيطة، منسقة ميدانية

مستشارو مشاريع منظمة العمل الدولية

السيد محمد شقير، منسق مشروع مركز المساعدة القانونية

السيد بيتر سيدنيك، مستشار، اتحاد النقابات الأوروبية، مستشار منظمة العمل الدولية لمشروع
الحوار الاجتماعي

الجولان السوري المحتل

السيد مجد كمال كنج أبو صالح، محام

السيد كنج سليمان أبو صالح، مزارع

السيد صلاح محمد المغربي، مزارع

السيد حمود أبو صالح، مزارع

السيد سعيد فرحان فرحات، مزارع

الاجتماعات في دمشق، الجمهورية العربية السورية

- السيدة ديبالا الحج عارف، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
السيد تمام سليمان، مدير إدارة المنظمات الدولية والمؤتمرات، وزارة الخارجية
السيد عبد المنعم حسين عنان، معاون مدير إدارة المنظمات الدولية والمؤتمرات، وزارة الخارجية
السيد حسن حجازي، معاون وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
السيد عيسى ملدعون، معاون وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
السيد عزت الصالح، مدير المكتب الصحفي، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
السيد ركان ابراهيم، مدير العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
السيدة رشا حرفوش، مديرة القوى العاملة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
السيد فهد نوفل، مدير العلاقات الدولية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
السيد أحمد الحسن، الاتحاد العام لنقابات العمال
السيد محمد فيصل غازي، عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة العمل والتأمينات، غرفة صناعة دمشق
السيدة زكية الأجرد، مديرة وحدة شؤون العمل، غرفة صناعة دمشق

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

- السيد رجب معتوق، الأمين العام
السيد فيصل محمد عبد الله، نائب الأمين العام
السيد طعمة الجوابره، الأمين العام المساعد للعلاقات العربية